الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: محاسبة ومالية
رقم: .....

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
فرع: محاسبة ومالية
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:

علي حبوش

محمد رضا ديسي

تحت عنوان:

أثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية

دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية المسيلة

لجنة المناقشة:

د. حمزة غربي	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. مصطفى قمان	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا ومقررا**
د. عنتر بوتيارة	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وتقـدير

الحمد لله جل جلالــه الذي بقوته وعونه وتوفيقه تم هذا العمل

اللهم صل وسلم على حبيبنا ونبينا شفيع الأمة الإسلامية "سيدنا مُحَمَّد ﷺ" وعليه نتقدم بالشكر الخالص:

لكل الأساتذة الذين رافقونا خلال مسارنا الدراســي

كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

نتقدم بخالص الشكر للأستاذ المشرف الدكتور "**مصطفى قمان**" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة

كما نتفضل بالشكر الجزيل لكل موظفي مديرية الضرائب لولاية المسيلة على التسهيلات التي قدموها لنا

وإلى كل طلبـة السنة الثانية ماستر محاسبة وجباية معمقة 2021-2022

شكـــرا للجميـــع

-علي حبوش

-ديسي محمد رضا

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
ملخص	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية	
تمهيد	6
المبحث الأول: مدخل إلى الرقابة الجبائية	7
المطلب الأول: تعريف وأهداف الرقابة الجبائية والسند القانوني لها	7
المطلب الثاني: أشكال الرقابة وأجهزة القائمة بها	12
المطلب الثالث: واجبات وضمانات المكلف	16
المبحث الثاني: مدخل إلى المعلومات المحاسبية	21
المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية وأهميتها	21
المطلب الثاني: تصنيف المعلومات المحاسبية ومستخدموها	22
المطلب الثالث: جودة المعلومات المحاسبية	24
المبحث الثالث: علاقة الرقابة الجبائية بجودة المعلومات المحاسبية	36
المطلب الأول: دور طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مفتشية الضرائب في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	36
المطلب الثاني: دور طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى المديرية الولائية للضرائب في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	37
خلاصة الفصل	40

الفصل الثاني: دراسة حالة لأثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة

تمهيد 42

المبحث الأول: التعريف بميدان التربص 43

المطلب الأول: التعريف بالمديرية ومهامها 43

المطلب الثاني: تنظيم مديرية الضرائب لولاية المسيلة 45

المطلب الثالث: تنظيم المركز الجواري للضرائب 51

المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج التحقيق الجبائي ودوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية 53

المطلب الأول: إجراء عرض وتقديم المؤسسة محل التحقيق 53

المطلب الثاني: إعداد كشوف مالية لمقارنة عناصر الأصول والخصوم بحسابات النتائج للسنوات الأربعة 54

المطلب الثالث: اختبار والحكم على جودة المعلومات المحاسبية 61

المبحث الثالث: التعديلات المطبقة واثرها على الضرائب والرسوم 72

المطلب الأول: التعديلات المطبقة لتحسين جودة المعلومة المحاسبية في تحديد مقدار الضرائب

المطلب الثاني: التعديلات المطبقة لتحسين جودة المعلومة المحاسبية في تحديد مقدار الرسوم

خلاصة الفصل 74

الخاتمة 76

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	عناصر الأصول والخصوم للفترة 2017–2020	55
2	لمقارنة حسابات النتائج للفترة 2017–2020.	58
3	الأعباء المرفوضة لسنة 2017 للملف محل التحقيق	62
4	الأعباء المرفوضة لسنة 2018 للملف محل التحقيق	62
5	الأعباء المرفوضة لسنة 2019 للملف محل التحقيق	63
6	الأعباء المرفوضة لسنة 2020 للملف محل التحقيق	64
7	تأسيس الاستهلاكات	64
8	المخزون النهائي المستخرج بعد التحقيق لسنة 2017	65
9	المخزون النهائي المستخرج بعد التحقيق لسنة 2018	66
10	المخزون النهائي المستخرج بعد التحقيق لسنة 2019	66
11	المخزون النهائي المستخرج بعد التحقيق لسنة 2020	67
12	الأعمال المستخرج بعد التحقيق للفترة 2017–2020	67
13	الربح ومقدار الضريبة المستخرجة من التحقيق الجبائي للفترة 2017–2020	69
14	الضريبة لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة المستخرجة بعد التحقيق الجبائي للفترة 2017–2020	71
15	مبلغ الرسم على القيمة المضافة المستخرج بعد التحقيق الجبائي للفترة 2017–2020	72
16	مبلغ الضريبة لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة المستخرجة بعد التحقيق الجبائي للفترة 2017–2020	72
17	الحقوق الواجبة الدفع	73

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	أشكال الرقابة الجبائية	12
2	معايير جودة المعلومات المحاسبية	25
3	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودتها	26
4	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة	45

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك التعرف على طرق والوسائل والأجهزة المخول لها القيام بعملية الرقابة الجبائية، بالإضافة إلى التعرف على المعلومات المحاسبية واهم خصائصها، وقد اعتمدنا على دراسة حالة من اجل الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هو دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

وقد توصلت الدراسة إلى أن التحقيق في المعلومات المحاسبية سيؤدي إلى اكتشاف الأخطاء التي يمكن أن تحتويها هذه المعلومات حتى تؤثر على جودتها.

الكلمات المفتاحية:

الرقابة الجبائية، المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية

The Summary:

This study aims to identify the impact of fiscal control on the quality of accounting information, as well as the methods, means and devices authorized to perform fiscal control, as well as to identify accounting information and its important characteristics. We have relied on a case study to answer the following problems:

What is the role of fiscal control in improving the quality of accounting information?

The study found that the investigation of accounting information would lead to the detection of errors that such information could contain in order to affect its quality.

Keywords:

Fiscal control, accounting information, quality of accounting information

عمد المشرع الجزائري على إيجاد أجهزة متخصصة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي التي انهكت الاقتصاد الوطني من خلال جهاز الرقابة الجبائية والتي تتمثل في مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي استعملتها الإدارة الجبائية للتأكد من مصداقية البيانات والتصريحات باعتمادها على حق الرقابة والتحقيق بموجب القانون.

والرقابة الجبائية تتمثل في الأجهزة التي حدد لها القانون القيام بذلك من خلال إنشاء المديرية الفرعية للرقابة الجبائية على مستوى الولائي سنة 1990 بالإضافة إلى مفتشيات الضرائب على المستوى الإقليمي ومديرية البحث والمراجعات المنشأة سنة 1998 بالإضافة إلى إحداث جهاز جديد يتمثل في مديرية كبريات المؤسسات وبالرغم من هذه الجهود ورغم التعديلات في القوانين والتشريعات الجبائية لمواجهة الظاهرة إلا ان نسبتها في تزايد.

وتلعب الرقابة الجبائية دورا كبيرا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وكذلك التعرف على أساليب التحقيق الجبائي من خلال التعرف على المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية، معتمدين في ذلك على دراسة حالة وذلك من أجل الإجابة عن الإشكالية التالية:

أولا: الإشكالية

من خلال ما سلف يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟

انطلاقا من الإشكالية أعلاه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ما هو دور الرقابة الجبائية في تحسين خاصيتي الملاءمة والموثوقية في القوائم المالية؟

- ما هو دور الرقابة الجبائية في تحسين خاصيتي القابلية للمقارنة والفهم في القوائم المالية؟

- ما هو دور الرقابة الجبائية في تحسين خاصيتي الثبات والشمول في القوائم المالية؟

ثانيا: الفرضيات

للإجابة على الإشكالية السابقة تم صياغة الفرضية العامة للبحث على النحو التالي:

للرقابة الجبائية دور كبير في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

الفرضيات الجزئية:

-تساهم الرقابة الجبائية في تحسين خاصيتي الملاءمة والموثوقية في القوائم المالية.

- تساهم الرقابة الجبائية في تحسين خاصيتي القابلية للمقارنة والفهم في القوائم المالية.

- تساهم الرقابة الجبائية في تحسين خاصيتي الثبات والشمول في القوائم المالية.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة أساسا في الأهداف المرجوة منها نظريا وتطبيقيا من خلال:

-هذه الدراسة تحاول أن تساعد بمناهج لتدعيم المنظومة الجبائية في تقييم ومواجهة تفشي ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي وتبيان دور الرقابة الجباية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛

- التجاوب مع مساعي الإدارة الضريبية لتحقيق أهداف الدولة في زيادة الفعالية في الرقابة والمتابعة الجبائية مع دعم للتحصيل الجبائي من جهة وتحقيق الجودة في المعلومة المحاسبية في الجانب الخاص من الأعباء الضريبية المتملص منها.

رابعا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أنواع الرقابة الجبائية والجهات القائمة بها ومراحلها وإجراءاتها، ومدى تحقيق كل نوع من الرقابة في تحسين المعلومة المحاسبية، سواء بالنسبة للمكلف أو الدولة متمثلة في الهيئات اللامركزية التابعة لها.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

تتمثل أهم أسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع والبحث فيما يلي:

-المساهمة في نشر الوعي الضريبي لدى المكلف؛

- إبراز مدى أهمية الضرائب كمورد من الإيرادات العامة؛

- تنامي ظاهرة التهرب والغش الضريبي مما أصبح يشكل خطرا على خزينة الدولة؛

- أهمية المعلومة المحاسبية بالنسبة للدولة والمستثمرين.

سادسا: منهجية الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والمتعلق بالرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ارتأينا في هذا المجال واستنادا إلى متطلبات معالجة هذا الموضوع في الميدان الاعتماد على جملة من الأدوات للوقوف على الجوانب التي تكفل أفضل لمعالجة الموضوع للوصول إلى النتائج المراد تحقيقها من خلال الأدوات المستخدمة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات من الكتب والمذكرات والقوانين والمجلات، ومنهج دراسة حالة من خلال التربص التطبيقي بمديرية الضرائب لولاية المسيلة.

سابعا: أدوات وسائل جمع الوثائق والمعلومات

-المقابلة: تعتبر المقابلة من أهم المصادر الرئيسية للحصول على المعلومات، حيث قمنا في هذا الصدد بإجراء سلسلة من المقابلات مع رؤساء بعض المصالح والتي تتمحور حول الرقابة الجبائية والأساليب والطرق المستخدمة من

طرف الأجهزة الرقابية المختصة وما مدى تأثيرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث حاولنا جاهدين في هذا الصدد استقراء واستخلاص وجهات النظر مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان الجبائي.

– **الملاحظة:** من خلال التربص التطبيقي الذي قمنا به على مستوى مديرية الضرائب لولاية المسيلة ومن خلال زياراتنا المتكررة بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية حاولنا تسجيل جملة من الملاحظات تساعدنا في استقراء وإبراز بعض المعلومات التي تساعدنا في بحثنا هذا.

ومن أجل الوصول إلى مصادر المعلومة والوثائق المرتبطة بهذا البحث وخاصة منها التي تهم الرقابة الجبائية اعتمدنا على:

-النصوص والتشريعات الواردة في الجريدة الرسمية وقوانين الضرائب؛

- الدراسات السابقة التي أنجزت في هذا المجال؛

- الكتب والمجلات والملتقيات المرتبطة بعنوان البحث؛

- تصفح مختلف مواقع الأنترنات التي لها صلة بموضوع البحث.

ثامنا: مجتمع وعينة الدراسة

– **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في مجموع ملفات التحقيق الجبائي على مستوى مديرية الرقابة الجبائية لولاية المسيلة التي شملتهم الرقابة للفترة 2017-2020.

– **عينة الدراسة:** بالنسبة لعينة الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية شملتها الرقابة الجبائية وتتمثل في مؤسسة ذات مسؤولية محدودة للشخص الوحيد مختصة في الاستيراد والتصدير.

تاسعا: حدود الدراسة:

– **الحدود المكانية:** لقد تم إجراء التربص التطبيقي بمديرية الضرائب بالمسيلة بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية من خلال اختيار ملف جبائي شمله التحقيق الجبائي لمؤسسة ذات مسؤولية محدودة مختصة في الاستيراد.

– **الحدود الزمانية:** استغرقت هذه الدراسة ثلاثة أشهر ابتداء من بداية شهر مارس وإلى غاية نهاية شهر ماي من سنة 2022 وذلك من أجل جمع المعلومات اللازمة المتعلقة بموضوع البحث من المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بالمسيلة، أما فترة الدراسة التي شملتها الرقابة الجبائية فكانت خلال الفترة من2017 إلى 2020.

– **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بدراسة متغيرين وهما: المتغير الأول وهو الرقابة الجبائية، أما المتغير الثاني وهو جودة المعلومات المحاسبية.

عاشرا: خطة وهيكلة البحث

من أجل الإحاطة بموضوع البحث والإجابة على الإشكالية السابقة تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين، فصل نظري تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل إلى الرقابة الجبائية؛

المبحث الثاني: مدخل إلى المعلومات المحاسبية؛

المبحث الثالث: علاقة الرقابة الجبائية بجودة المعلومات المحاسبية.

وفصل تطبيقي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: التعريف بميدان التربص؛

المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج التحقيق الجبائي ودوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؛

المبحث الثالث: التعديلات المطبقة وأثرها على الضرائب والرسوم.

الإطار النظري للرقابة الجبائية وجودة المعلومات المحاسبية

تمهيد:

من العناصر الأساسية التي يحتاجها أي مجتمع للتواصل بين جميع أفراده وجود لغة متداولة ومفهومة لدى الجميع، غير أن هذه اللغة لا يمكن أن تواكب كل المجالات والأنشطة المتعددة في جميع نواحي الحياة، وهذا لأن كل مجال له خصوصيته الفنية والتقنية المتعلقة به. وفي هذا الإطار تعد المحاسبة اللغة الأساسية في عالم الأعمال والمال، ويعد هذا العالم من المجالات المهمة في أي مجتمع، ولا يمكن الاستغناء أو صرف النظر عنه، لما له من أهمية بالغة في تلبية مختلف حاجيات المجتمع.

إن المحاسبة عبارة عن نظام للمعلومات يختص بتحديد وقياس وتوصيل معلومات كمية عن الوحدات الاقتصادية يمكن استخدامها في عمليات التقييم واتخاذ القرارات من قبل الأطراف أو الفئات المستخدمة لهذه المعلومات ولهذا فالمحاسبة تمد مختلف المتدخلين في مجال الاقتصاد بكم هائل من المعلومات المحاسبية يتم إنتاجها وفق طرق وأنظمة محاسبية دقيقة، أو ما يعرف بنظام المعلومات المحاسبية، وهذا الأخير بعناصره وآلياته يسمح بتوليد معلومات محاسبية تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة. ولإرتباط المعلومات المحاسبية بقرارات محورية من قبل المستخدمين لهذه المعلومات من مستثمرين حاليين مستقبليين زبائن، موردين، بنوك، إدارة الضرائب ... إلخ، كان لابد أن تتوفر هذه المعلومات على مواصفات الجودة اللازمة للاعتماد عليها في اتخاذ قرارات أحيانا تكون مصيرية لدى بعض الأطراف، كما يجب أن تقدم هذه المعلومات المحاسبية في قوالب وأشكال محددة متفق ومتعارف عليها، وهو ما يطلق عليه التقارير والقوائم المالية.

المبحث الأول: مدخل إلى الرقابة الجبائية

من الضروري الوقوف على أن التشريع الجبائي الساري المفعول حاليا، قد أعطى إطارا قانونيا تطبق وفقه الرقابة الجبائية من خلال امتيازات وصلاحيات، تسمح للإدارة بالقيام بمهمة الرقابة في ظروف عادية وحسنة. وكذلك في مختلف القوانين الجبائية، قد أملت عدة التزامات على المكلفين وبالمقابل أعطت للمكلف عدة ضمانات وهذا لحمايته من كل تعسف محتمل من لدن المصالح الجبائية، وبالتالي قد قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب تمثلت في المطلب الأول تحت عنوان تعريف وأهداف الرقابة الجبائية والسند القانوني لها والمطلب الثاني تحت عنوان أشكال الرقابة الجبائية والمطلب الثالث تحت عنوان حقوق وواجبات المكلف.

المطلب الأول: تعريف وأهداف الرقابة الجبائية والسند القانوني لها

يتضمن تعريف ومختلف الأهداف للرقابة الجبائية والسند القانوني لها

أولا: تعريف الرقابة الجبائية:

1. تعتبر الرقابة الجبائية رمزا للديمقراطية بحيث أن حرية التصريح التي يتمتع بها العنصر الجبائي ضمن النظام الجبائي التصريحي تجعله يحدد أسس الإخضاع الجبائي بنفسه، ويصرح بالمعلومات اللازمة التي تحدد الأوعية الضريبية إلى الإدارة، وهو الأمر الذي يمكن التأكد منه عن طريق الرقابة اللاحقة لهذه المعطيات المصرح بها.[1]

2. الرقابة الجبائية هي مرادف لمصطلح المراجعة الجبائية بالتالي يعرفون المرجعة الجبائية على أنها: هي فحص الوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض تشكيل رأي أو تقييم والهدف منه هو تشخيص جبائي للمؤسسة.[2]

ثانيا: أهداف الرقابة الجبائية

يستطيع المتمعن في مفهوم الرقابة الجبائية أن يستخلص عدة أهداف وجوانب مختلفة أهمها:

1. الهدف القانوني: ويتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين وفق القوانين والأنظمة المعمول بها، لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة ترتكز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.[3]

---

[1]- بن غماري الميلود، **الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة**، رسالة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص167.

[2]- رضا خلاصي، **المراجعة الجبائية تقديمها ومنهجيتها**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،**2000**، ص 20.

[3]- محمود حسين الوادي، احمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000، ص 166.

2.الهدف الإداري: تؤدي دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية والأداء ويمكن تحديدها في النقاط التالية:[1]

-تساعد على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها، مما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات الصحيحة؛

- تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء وتساعد الإدارة الجبائية في المعرفة والإلمام بأسبابها وتقييم آثارها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك؛

- تسمح بإعداد الإحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي.

3.الهدف المالي والاقتصادي: حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة، أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال، وهذا لضمان دخول إيرادات اكبر للخزينة العمومية، وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، إذ أن الأهداف الاقتصادية للرقابة الجبائية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد والجباية[2].

4.الهدف الاجتماعي: يبرز الهدف الاجتماعي للرقابة الجبائية فيما يلي:[3]

-منع ومحاربة انحرافات الممول بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال أو تقصيره في الأداء وتحمل واجباته تجاه المجتمع؛

- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة، وهذا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة.

ثالثا: السند القانوني للرقابة الجبائية:

تحتاج الإدارة الجبائية إلى سند قانوني للقيام بمهامها على أحسن وجه، فان المشرع منحها جملة من الحقوق التي تستطيع من خلالها ممارسة مهامها دون محاباة أو ميول. والتي تطفي بواسطتها الشرعية على استعمال حقوقها التالية:

- حق الإطلاع
- حق الزيارة
- حق الرقابة

---

[1]- نوى نجاة، **فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر(1999-2003)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص36.

[2]- محمد حمو-منور أوسرير، محاضرات في جباية المؤسسات، الطبعة 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص202.

[3]- **مرجع نفسه**، ص202.

– حق استدراك الأخطاء

1.حق الإطـلاع: حسب المادة 45 يعتبر هذا الحق من بين أهـم الحقـوق التي تتمتع بها الإدارة الجبائية والذي يسمح لها بالاطلاع على أي مصدر من مصادر المعلومات فيما يخص الوعاء أو التحصيل.[1]

وعن طريق هذه الصلاحيات التي يقوم بها موظفي الإدارة الجبائية الذين لا تقل رتبهم عن مراقب مع إلزامهم بالسر المهني عند أداء مهامهم، حيث يتسنى للإدارة الجبائية إتمام المعلومات التي هي بحوزتها أومن أجل التأكد من المعلومات المقدمة من المكلفين أثناء تقديم محاسبتهم.

لهذا فان حق الإطلاع هو "وسيلة مساعدة للرقابة الضريبية التي من الممكن أن تسبق إجراء الرقابة لإتمام المعلومات التي تحوزها المصلحة مسبقا أو بشكل موازي لها للتحقيق من المعلومات المجمعة عند مراقبة الملف والمحاسبة"[2].

ويمكن إبراز حق الإطلاع حسب اختلاف الهيئة المعنية أو الخاضعة لحق الإطلاع كما يلي:

1.1.حق الإطلاع لدى الإدارات العمـــومية: حسب المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية "لا يمكن بأي حال من الأحوال، لإدارات الدولة والولايات والبلديات والمؤسسات الخاضعة لمراقبة الدولة وكذلك الهيئات أيا كان نوعها، والخاضعة لمراقبة السلطة الإدارية أن تدفع بالسر المهني أمام أعـوان الإدارة المالية الذين يطلبون منها الإطلاع على وثائق المصلحة التي توجد في حوزتها".[3]

1.1.1.مصالح الضمان الاجتماعـي: حسب المادة 46، يتعين على هيئات الضمان الاجتماعي أن توافي سنويا إدارة الضرائب بكشف فردي عن كل طبيب أو طبيب أسنان أو قابلة أو مساعد طبي يبين فيه رقم تسجيل المؤمن لهم والشهر الذي دفعت فيه الأتعاب والمبالغ الكلية لهذه الأتعاب وكذا مقدار المبالغ المسترجعة من قبل الهيئة المعنية إلى المؤمن له، وكل هذه الأوراق لابد أن تختتم في 31 ديسمبر وأن ترسل للمديرية الولائية للضرائب قبل 01 أفريل من السنة الموالية.[4]

1 **قانون الإجراءات الجبائية**، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نشرية 2022، ص:26.

2 Thierry Lambert « le contrôle fiscale » édition economica paris 1988 p- 66

3 **قانون الإجراءات الجبائية**، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نشرية 2022، ص:27.

4 **قانون الإجراءات الجبائية**، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نشرية 2021، ص:20.

2.1.1. السلطة القضائية: حسب المادة 47، إن السلطة القضائية ملزمة بمد الإدارة الجبائية بكل المعلومات التي تخص الدعاوى المدنية والجزائية، التي تكون هذه الأخيرة في أمس الحاجة إليها، والتي من خلالها يمكن افتراض ارتكاب غش أو تلاعب في الميدان الجبائي.[1]

2.1.حق الإطلاع لدى المؤسسات الخاصة والمالية:

1.2.1.لدى المؤسسات الخاصة: حسب المادة 48 حق الإطلاع يمكن أن يكون ناحية المؤسسات الخاصة، الأشخاص الطبيعيين والمعنويين مثل الموردون والعملاء مهما يكن نظامهم الجبائي (حقيقي أو جزافي) وأيضا جميع المصرفيين من التجار الذين يودعـون إيرادات عن قيم منقـولة.

إن تلك المؤسسات الخاصة أو هؤلاء الأشخاص ملزمون بإظهار مختلف دفاترهم المحاسبية، نسخ المراسلات التجارية ووثائق النفقات والإيرادات إضافة إلى ذلك وفي حالة بحث عن معلومات متعلقة بمكلف يراد مراقبته فان المحققين الجبائيين سيتقصون المعلومات من طرف الموردين والزبائن والمنافسين الذين لهم علاقة بالمكلف المراد مراقبته، وذلك بالتحري وجلب معلومات خاصة بثمن شراء المواد الأولية، تكاليف الإنتاج والتوزيع، أيضا سعر البيع المطبق من طرف المكلف ومقارنته بسعر البيع الموجود بحوزة الآخرين (منافسـين). [2]

2.2.1.لدى المؤسسات المالية: حسب المادة 48، هذا الحق يخص البنوك، ومراكز الصكوك البريدية في دائرة موقع المؤسسة الخاضعة للرقابة الجبائية، لذلك فان التعليمة الآتية من المديرية العامة للضرائب بتاريخ 12 أفريل 1992 تلزم البنوك أن تخضع وأن تقدم جميع المعلومات المطلوبة من المصالح الجبائية أي المعلومات المالية (كشوف حسابات المكلف) والتي تبين مختلف الحركات التي قام بها من إيرادات ونفقات....الخ، وهذا في حدود ما سطره القانون، فعلى سبيل المثال فان أعوان الإدارة الجبائية ليس لهم الحق في الإطلاع على الملفات التي تحمل السرية التامة (أي السر البنكي)، وخاصة التي لها علاقة بمكتبي السندات الإسمية. [3]

3.1.الإعتراض على حق الإطلاع:[4] نظرا لاحتمال رفض المكلف بالضريبة لحق الإطلاع ووضعه لعراقيل أمام أعوان الإدارة عند أدائهم لمهامهم فانه يطبق عليه العقوبات المزدوجة المنصوص عليها في المادة 62 و63 من قانون الإجراءات الجبائية.

1 **قانون الإجراءات الجبائية**، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نشرية 2022، ص:27.

2 المرجع نفسه، ص:28.

3 **قانون الإجراءات الجبائية**، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نشرية 2022، ص:29.

4 **قانون الإجراءات الجبائية**، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نشرية 2022، ص ص: 30، 31.

-تطبق غرامة جبائية تقدر بـ: من 5000 إلى 50000 دج على كل من رفض حق الإطلاع على الدفاتر والمستندات والوثائق المنصوص عليها في القانون أو إتلافها قبل انقضاء الآجال المحددة لحفظها.

- يطبق عقوبة مالية قدره: 100 دج على الأقل عن كل يوم من التأخير الذي يبدأ اعتبارا من تاريخ توقيع المحضر المحدد لإثبات الرفض ويتم الحكم بالغرامة والإلزام من قبل المحكمة الإدارية.

2.حق الزيارة:[1]

حسب المادة 20، لكي يتم المحققون مهمتهم على أكمل وجه وفي إطار مباشرة البحوث الميدانية المتمثلة في المعاينة المادية، فان أعوان الضرائب يستمدون من القانون الجبائي حق زيارة المكلفين الذين بسمح لهم بموجب هذا الحق التحرك، بحرية في المقرات المهنية، حيث يمكنهم مصادرة ما بداخل مقرات المكلفين عندما يخزن هؤلاء المكلفين البضائع أو يقومون بنشاطات تجارية، صناعية أو حرة بدون تصريحات، مما يؤدي إلى التهرب من دفع الضرائب والرسـوم.

هذا الحق يسمح لأعوان الضرائب، متابعة تحركات البضائع في مختلف مداخل التسويق، ومراقبة الصفقات التي تتم بين المنتجين والمسوقين.

هذا الحق يستعمل عادة في مجال الرقابة على المؤسسات، إذ يعتبر الوسيلة الأكثر نجاعة لمعرفة رقم الأعمال الحقيقي، وهذا عن طريق مراقبة مستودعات المواد الولية والمنتجات المصنعة..... الخ.

وأخيرا يمكن للمحقق استعمال طريقة المراقبة المفاجئة إذا كانت الحالة تقتضي ذلك، لأنه أحيانا عند إرسال إشعار بالمراقبة تفقد الرقابة فعاليتها فمثلا في حالة وجود محاسبة حقيقية يمكن أن يحجبها في حالة استلامه لإشعار التحقيق.

3.حق الرقابة:

حسب المادة 20 فقرة 03 من قانون الإجراءات الجبائية "تمارس الإدارة حق الرقابة مهما كان السند المستعمل لحفظ المعلومات".[2]

إذا تعتبر الإدارة حق الرقابة من أهم الأساليب التي تمنح للإدارة الجبائية إمكانية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، فالرقابة تتمثل في: "مجموع العمليات التي من شأنها التحقق من صحة ونزاهة التصريحات المقدمة من طرف المكلف من خلال مقارنتها بعناصر ومعطيات خارجية"[3].

1 **قانون الإجراءات الجبائية**، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نشرية 2022، ص ص:9، 10.

2 **قانون الإجراءات الجبائية**، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نشرية 2022، ص:11.

3 PHILIPE COLIN «la vérification fiscale»Edition economica paris 1979 page 17

وأخيرا يمكن القول بأن الفرق بين حق الإطلاع وحق الرقابة يكمن في أن الأول يهدف إلى طلب المعلومات فقط، في حين أن الثاني يهدف إلى طلب المعلومات ثم القيام بالتصحيحات المطلوبة على الأوعية المصرح بها من قبل المكلفين.[1]

4.حق استدراك الأخطاء:

هذا الحق هو الوسيلة الممنوحة للإدارة الجبائية لإجراء تقويمات لنفس المدة ونفس الضرائب عندما يقدم لها المكلف عناصر غير كاملة أو خاطئة[2].

ويتمثل حق استدرك الخطأ وهو الذي تمارسه الإدارة الجبائية في إطار إجراءات الرقابة من أجل تصحيح الأخطاء أو الغش الممارس من طرف المكلفين.

المطلب الثاني: أشكال الرقابة وأجهزة القائمة بها

إن التصريحات المقدمة من قبل المكلفين، ونظرا لطبيعتها جعلت الإدارة الجبائية تلجأ إلى توزيع تدخلها في مجال مراقبة هذه التصريحات، فالرقابة الجبائية تأخذ عدة أشكـال منها: الرقابة الداخلية (الفهرسية)، الرقابة الخارجية (بعين المكان)، والشكل الموالي يوضح ذلك

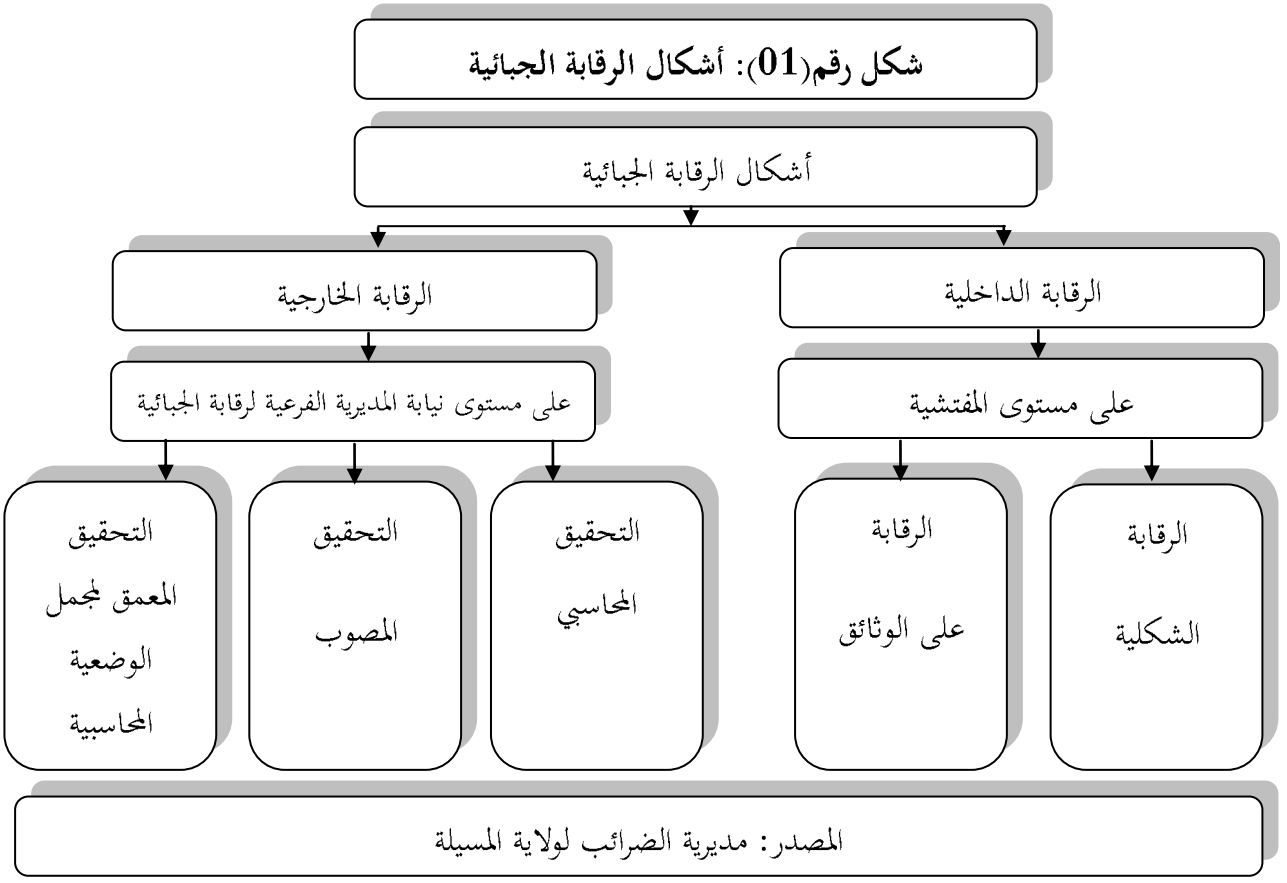

1 M. BOUVIER «introduction à la théorie de l´impôt» Edition système paris 1996 page 87

[2] PHILIPE COLIN – Op – Cit- page 89

أولا: الرقابة الداخلية (الفهرسية)

يقصد بالرقابة الداخلية الرقابة التي تتم من طرف أعوان الإدارة الجبائية في المكاتب، بناء على الوثائق التي بحوزتهم[1]، وتتم بشكل عام ودون تحديد الضرائب، أو الرسوم، أو الحقوق المراقبة، بالإضافة قد تكون مبرمجة أو غير مبرمجة، كما أن عدد الملفات المراقبة يكون كبيرا، وبالرغم أن المشرع لم ينص عليها صراحة إلا أنها تدخل ضمن الأعمال اليومية للإدارة الجبائية، ونص على إجراءاتها العامة دون تحديد، إلا أن النصوص التنظيمية فصلت بين نوعين منها، وقد كانت تمارس سابقا ضمن نفس المصلحة، وهي تأخذ شكلين إما رقابة شكلية أو رقابة على الوثائق، وسنتطرق إلى:

1.الرقابة الشكلية: تعد الرقابة الشكلية الخطوة الأولى التي تبا شرها الإدارة الجبائية في عملية الرقابة، حيث يتم فيها الفحص الشكلي لجميع التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، فهي تشمل العمليات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية الموجودة في التصريحات المقدمة (أخطاء الحساب، المعدلات).

وتقوم كذلك بمقارنة المعطيات المقدمة في التصريحات الشهرية أو الثلاثية فيما يتعلق مثلا بالرسم على النشاط المهني (TAP) والرسم على القيمة المضافة (TVA) والتصريحات السنوية المتعلقة على أرباح الشركات (IBS) والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) مع المعلومات التي هي بحوزة الإدارة الجبائية.[2]

2.الرقابة بناء على الوثائق: تعمل الإدارة عن طريق هذا الشكل من الرقابة بمراقبة مجملة على الوثائق المقدمة من قبل المكلف، مراقبة كل النقاط والأرقام التي تضنها التصريحات مع الملفات الملحقة ومقارنتها بالوثائق والمعلومات التي تمتلكها الإدارة.

وعليه فالإدارة الجبائية تقوم بتحليل ومقارنة هذه المعلومات عن طريق دراسة ترابطها من سنة إلى أخرى، وفي إطار ممارسة هذا النوع من الرقابة فانه يمكن للإدارة الجبائية توجيه ثلاثة أنواع من المطالب إلى المكلفين والتي يجب التفرقة بينها، ويتعلق الأمر بالمطالب التالية[3]:

-طلب المعلومات.

- طلب الأدلة.

- طلب التوضيحات والتبريرات.

---

1 سهام كركودي، **الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص:47.

2 Rapport sur le contrôle fiscale « institut d'économie douianiere et fiscale » 2003-page 2 et 3

3 JACQUES DULEM – MECHEL JAMMES – « Audit et gestion fiscale de l'entreprise » Edition EFE 1996- page 141-144

1.2.طلب المعلومات: يتمثل هذا الإجراء في سعي الإدارة إلى إزالة الغموض أو الشك في التصريحات المكتتبة أو الملفات المقدمة، وذلك عن طريق تقديم طلب من طرف المصلحة المحققة إلى المعني بالأمر، سواء أكان هذا الطلب شفويا أو كتابيا، ويحوي هذا الطلب، مطالبة المكلف بمعلومات إضافية فيما يخص النقاط أو المسائل التي تم حديدها من طرف المصلحة، وفي حالة غياب إجابة يمكن للإدارة الجبائية من تعميق البحث خصوصا مع توجيه طلب الإثبات (الأدلة) والتوضيحات.

2.2.طلب الأدلـة: يمكن طلب الإثبات من المكلف من أجل تجميع معلومات دقيقة يمكن استعمالها، وعادة ما يكون هذا الطلب متعلق بالضرائب على الدخل، وموجها إلى مسيري الشركات، ويتعلق طلب الأدلة عادة بما يلي:

-الوضعية العامة للمكلف، التكاليف العائلية.

- إثبات التكاليف التي يمكن أن تسمح بتخفيض المداخيل العامة والتي تؤدي بدورها إلى تخفيض الضرائب.

- طلب الأدلة والتي سمحت له بالرفع من ثروته العقارية أو المنقولة.

3.2.طلب التوضيحات والتبريرات: يمكن للإدارة الجبائية طلب توضيحات حول نقطة معينة من التصريح العام للمكلف، ويمكن للإدارة الجبائية طلب توضيحات حول نقطة رأت فيها عدم تجانس أو اختلال كبير بين تصريحات لسنة معينة والسنوات السابقة، وللمكلف الحق في معرفة النقطة التي يجب عليه تقديم التوضيحات المطلوبة بشأنها قبل الرد على طلب الإدارة.

ويكون للمكلف مدة (30) يوم من أجل تقديم توضيحاته للمصالح المختصة أو تقديم قبوله النهائي.

ثانيا: الرقابة الخارجية (بعين المكان):

في هذا النوع من الرقابة تعمل الإدارة إلى الخروج عن إطارها الضيق وذلك بعد قيامها بالرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق، غير أن الفرق بين الرقابة الفهرسية والرقابة الشكلية والرقابة بعين المكان يكمن في حجم الإمكانيات المستعملة والهدف المسطر، فهذه الرقابة تسمح بالتأكد من صحة التصريح الجبائي وذلك بمقارنة العناصر المتوفرة وكذلك المظاهر الخارجية لثروة الممولين، كما أنها تشمل جميع الضرائب والرسوم، وتكون بزيارة الورشات، أماكن التخزين للمؤسسات وهي الوسيلة الوحيدة التي تسمح بتحديد صحة العمليات المسجلة في المحاسبة والتي تعكس فعليا النشاط الحقيقي كما أن هذه الرقابة تمس النشاط " التحقيق المحاسبي" والأشخاص الطبيعيين، "التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية".[1]

1 J. P CASIMIR « Les signes extérieur de revenus » LGDJ paris. 1979 p-160.

1.الرقابة المحاسبية:[1] تعرف الرقابة المحاسبية بأنها مجمل العمليات التي تهدف إلى التحقيق في عين المكان على جميع الدفاتر المحاسبية لمكلف ما ومقارنتها مع جميع عناصر الاستغلال وذلك من أجل:

- احترام جميع المعايير المحاسبية التعارف عليها.
- ترجمة جميع العمليات التي تمس النشاط الفعلي للمؤسسة إلى كتابات محاسبية.
- التجانس التام بين الكتابات المحاسبية والأرقام المصرح بها للإدارة الجبائية.
- التناسق التام بين المعلومات المقدمة للإدارة الجبائية والمعطيات الشبه محاسبية وتسمح كذلك بتصحيح الأخطاء المكتشفة في التصريحات الجبائية وحتى تكون هذه الرقابة تامة لابد أن تتم مراقبة المحاسبة على طوال مدة غير متقادمة.

2.الرقابة المعمقة لمجمل الوضعية الجبائية: إضافة للتحقيق في المحاسبات الذي تقوم به الإدارة الجبائية، هناك نوع أخر من الرقابة شرع العمل به ابتداء من الإصلاحات الأخيرة سنة 1992 والمتمثل في التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الذي يعتبر تكملة للتحقيق في المحاسبات، بحيث أن هذا النوع من الرقابة يخص الضريبة على الدخل الضريبة على الدخل الإجمالي"IRG" للأشخاص الطبيعيين.

فإن التحقيق في الوضعية الجبائية العامة هو مجموعة عمليات المراقبة التي ستهدف إلى وجود تناسق بين المداخيل المصرح بها من جهة ومن جهة أخرى الذمة المالية، مختلف ممتلكات المكلف[2].

ووفقا للمادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية، يهدف هذا النوع من الرقابة، إلى التحقيق من مدى الانسجام بين المداخيل المصرح بها من جهة، والوضعية المالية للأشخاص الطبيعيين من جهة أخرى.

إذن فهي تسمح للإدارة الجبائية بالتأكد من المداخيل المصرح بها فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي والتصريح بالتجانس مع:

- عناصر نمط المعيشة.
- الوضعية المالية.
- النفقات الاستهلاكية.
- نمو ثروة المكلفين.

1 بن عمارة منصور، **أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2016، ص:45.

2 Philipe coline -Op- Cit- page 8.

ثالثا: أجهزة الرقابة الجبائية

1.مديرية الأبحاث والمرجعات (DRV): أنشأت مدرية الأبحاث (DRV) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98/228الصادر في 13جويلية 1998والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية، وقد جاءت هذه المديرية لتدعم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي، والتي هي تحت غطائها، كما أن اختصاصها يمتد على مستوى التراب الوطني، وتنحصر مهامها في تحديد واختيار المكلفين بالضريبة اللذين يقع عليهم التدقيق خلال برنامج مسبق لانتقاء الملفات الجبائية، وهذا باقتراح من مفتشيات الضرائب المعنية بالملفات ثم المدرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية لتصادق على البرنامج المقترح أو تعديله.[1]

2.المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية (S/DCF): بمقتضى المرسوم 52 المؤرخ في12 جويلية 1998تم إنشاء المديرية الفرعية للرقابة الجبائية في المديريات الولائية للضرائب.[2]

3.مديرية كبريات المؤسسات(DGE): أنشئت مديرية كبريات المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-303 المؤرخ في 2002/09/28 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 05-494 المؤرخ في 2005/12/26 ولها صلاحيات على المستوى الوطني. لكونها مكلفة بتسيير كل المهام من تحديد الوعاء إلى التحصيل وحتى الرقابة الجبائية والمنازعات.[3]

4.مركز الضرائب:(CDI): تتكفل مراكز الضرائب بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات، بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة، وتختص مراكز الضرائب في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة ومنازعات الضرائب والرسوم الواقعة على عاتق هذه الفئة المكلفين بالضرائب، بعنوان نشاطاهم المهني.[4]

المطلب الثالث: واجبات وضمانات المكلف

نظرا للعلاقة المتميزة التي تربط المكلفين بالإدارة الجبائية، ونظرا لخوف المشرع من تسلط الإدارة على المكلفين، فقد قام بتحديد مجموعة من الحقوق التي تسمح بحماية المكلفين، لكن حتى يستطيع المكلف الاستفادة من هذه الحقوق

1 محمد حمو، منور أوسرير، مرجع سابق، ص 206.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد79،الصادرة في 1998/10/25، **قرار مؤرخ في 12 يوليو 1998**، يحدد الاختصاص الإقليمي للمديريات الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وتنظيمها وصلاحياتها، ص:18

3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:84، الصادرة في 2005/12/29، **المرسوم التنفيذي 05-494 المؤرخ في 2005/12/26**، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 91-60، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، ص:15.

4 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:59، الصادرة في 2006/09/24، المادة 20من المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 2006/09/18، الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، ص11.

فقد أوجب المشرع عليه جملة من الواجبات التي يجب القيام بها على أحسن وجه لذلك قسم هذا المطلب وفق النقطتين التاليتين:

- ضمانات المكلفين.
- واجبات المكلفين.

أولا: واجبات المكلفين:

من أجل ضمان السير الحسن لعملية التحقيق الجبائي وتوفير الشروط المثلى لها، ولأجل أن يجنب المكلف بالضريبة كل عقوبة ممكنة الحدوث، وضعت الإدارة الجبائية واجبات خاصة بالمكلفين، بعض هذه الواجبات تتمثل أساسا في:

1.الواجبات المحاسبية: لقد ألزم المشرع الجزائري المؤسسات الخاضعة للقانون الخاص بمسك الدفاتر المحاسبية بشكل إجباري وفقا للمواد من 09 إلى 12 من القانون التجاري، وكذا مسك محاسبة وفق النظام المحاسبي الوطني، ويشترط الاحتفاظ بها مع الإثباتات – القانونية لها، مثل الفواتير والمراسلات الرسمية.

يجب على المؤسسات الاحتفاظ بكل الوثائق المحاسبية، والإثباتية مدة 10 سنوات خصوصا بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي ولعل أهمها: الدفاتر اليومية ودفاتر الجرد، بالإضافة إلى إجبارية خضوعها للشكليات والإجراءات والشروط القانونية كالتوقيع من المحكمة والدقة وعدم الشطب أو الحشو إلى غير ذلك مما نص عليه القانون.[1]

1.1.مسك دفتر اليومية: إن مسك هذا الدفتر حدد بموجب المادة 09 من القانون التجاري، فكل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك اليومية، مع التوضيح أن المحاسبة يجب أن تكون ممسوكة بصفة جيدة وفقا للقوانين والقواعد السارية المفعول، حيث أن المحاسبة تكون مبنية وفقا للاستعمال اليومي لدفتر اليومية، وذلك بالتسجيل يوم بيوم عمليات المؤسسة مع إجمال نتائج العمليات شهريا على الأقل، بشرط أن يحتفظ في هذه الحالة على كل الوثائق المساعدة على مراقبة العمليات يوميا[2].

1 لياس قلاب ذبيح، **مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010، ص:36.

2 المادة 9 من **الأمر رقم 75-59** المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد: 101، 1975، ص: 04.

2.1.مسك دفتر الجرد: إلزامية مسك دفتر الجرد محدد في المادة 10 من القانون التجاري الذي ينص على إجراء الجرد، هذا الأخير يتضمن بصفة مدققة جمع عناصر الأصول والخصوم السنوية، والجرد يسمح بتوقيف أرصدة جميع الحسابات من أجل إنجاز الميزانية الختامية وكذلك حساب الربح والخسارة.

2.الواجبات الجبائية: بالإضافة إلى الوجبات المحاسبية السابقة فقد ألزم المشرع المكلفين بأداء واجبات جبائية أخرى تتمثل عموما في:

- التصريح بالوجود.
- التصريحات الشهرية والثلاثية المتعلقة برقم الأعمال.
- التصريح السنوي بالمداخيل.
- التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط.

1.2.التصريح بالوجود: حسب المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة فانه" يجب على كل المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات، أو الضريبة على الدخل الإجمالي أن يقدموا في الثلاثين يوم من بداية النشاط إلى مفتش الضرائب التابعين له تصريحا بالوجود مطابق للنموذج الذي تقدمه الإدارة".[1]

هذا التصريح يجب أن يحوي جميع المعلومات الضرورية وخاصة، الاسم، اللقب، النشاط الاجتماعي، العنوان في الجزائر أو خارج الجزائر بالنسبة لذوي الجنسية الأجنبية، طبيعة النشاط.

فهذا التصريح يمكن الإدارة الجبائية من معرفة هوية الممول الجديد، وكذا لأي صنف من أصناف الضريبة سوف يخضع.

2.2.التصريحات الشهرية أو الثلاثية المتعلقة برقم الأعمال: ان المكلفين الممارسين لنشاط ما والخاضعين لأنواع من الضرائب والرسوم ملومين على التصريح برقم أعمالهم خلال كل شهرا أو ثلاثي لدى المصالح المختصة إقليميا على مطبوعات نموذجية تصدرها الإدارة الجبائية مثلG50.[2]

3.2.التصريح السنوي بالمداخيل: نظرا للطبيعة التصريحية للنظام الجبائي، فقد ألزم المشرع الأشخاص الطبيعيين بالتصريح بمداخلهم السنوية والأشخاص المعنوية بالتصريح بنتائجهم المحققة خلال السنة المالية.

1 وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، نشرية 2022، الجزائر، ص:57.

2 صالح بزة، أمينة بن خزناجي، جباية المؤسسة، دار الباحث للنضر والتوزيع، العناصر، برج بوعريريج، الجزائر، طبعة 01، 2020، ص: 29.

وذلك من خلال نماذج موضوعة تحت تصرفهم من المصالح الجبائية، هذا التصريح يسمح لأعوان الإدارة من معرفة الوضعية الجبائية لكل مكلف بالضريبة وذلك من خلال كل سنة نشاط منقضية، وحتى في عدم ممارسة نشاطه كوجود فترة فراغ بالنسبة له، فان الإدارة الجبائية لا تعفيه من هذا الالتزام.[1]

4.2.التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط: أوجب المشرع على المكلفين التصريح عن توقف النشاط أو التنازل عنه خلال فترة زمنية محددة بعشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ التوقف.[2]

ثانيا: ضمانات المكلف بالضريبة:

لتفادي الأضرار التي يمكن أن يقع ضحيتها المكلف خلال التحقيق، فان المشرع قد منح له ضمانات أثناء القيام بحق المراقبة وتتمثل هذه الضمانات فيما يلي:[3]

1.الإشعار بالرقابة: تحن بطلان الإجراءات، فان التحقيق في المحاسبة لا يمكن أن يتم بدون أن يكون المكلف المعني بالتحقيق على دراية عن طريق تقديم إشعار التحقيق مع إشعار بالاستلام أو بالإمضاء، هذا الإشعار بالتحقيق يحتوي على المعلومات التالية:

- التاريخ والوقت الذي ينم فيه أول تدخل.
- الفترة المعنية بالتحقيق فيها.
- الوثائق والمستندات الواجب تحضيرها.
- الضرائب والرسوم وكافة الحقوق المعنية بالتحقيق.

إضافة إلى أن المكلف الخاضع للرقابة الجبائية تمنح له مدة لتحضير وتجميع محاسبته، هذه المدة يجب أن لا تتعدى" 10" أيام من تاريخ استلام الإشعار والأسباب واضحة ومبررة، فان المكلف يستطيع تقديم طلب تمديد أجل تحضير وثائقه، غير أن القرار يرجع للإدارة أخذا بعين الاعتبار سمعة المكلف الضريبية.

2.الاستعانة بمستشار: حسب نص الفقرة 04 من المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية " فان المكلف بالضريبة يستطيع أن يستعين بمستشار من اختياره أثناء إجراء عملية الرقابة".

وأن كل اقتراح في الزيادات المقدمة بمناسبة إجراء التحقيق الضريبي باطلة، إذا لم لتحدد أن المكلف له حق الاستعانة بمستشار من اختياره لمناقشة الزيادات المقترحة والرد عليها.

1 صالح بزة، أمينة بن خزناجي، مرجع سابق، ص: 29.

2 رضا خلاصي، **النظام الجبائي الجزائري الحديث جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين**، دار هومة للطباعة والنشر ،الجزائر، الطبعة الثانية، ص 56.

3 **قانون الإجراءات الجبائية**، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نشرية 2022، ص:10.

3.تحديد مدة الرقابة: حتى لا يتم إلغاء عملية الرقابة فان المشرع قد قام بتحديد مدة زمنية محددة بدلالة نوعية النشاط الممارس ورقم الأعمال المصرح به.

فحسب المادة 20 فقرة 05 من قانون الإجراءات الجبائية التي تنص على أنه لا يمكن تحت طائلة بطلان الإجراء، أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان فيما يخص الدفاتر والوثائق المحاسبية أكثر من ثلاثة (03) أشهر فيما يخص:[1]

-مؤسسات تأدية الخدمات إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 1.000.000 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.

- كل المؤسسات الأخرى، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2.000.000 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.

- يمدد هذا الأجل إلى ستة (06) أشهر إذا كان رقم الأعمال السنوي محصور بين 5.000.000 دج و10.000.000 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.

كما أنه لا يجب أن تتجاوز مدة التحقيق في عين المكان في جميع الحالات الأخرى تسعة (09) أشهر.

4.عدم إمكانية تجديد الرقابة: لا يمكن للإدارة أن تقوم بإجراء رقابة جديدة على نفس نوعية الضرائب التي جرت عليها المراقبة السابقة وخلال نفس الفترة وذلك عند انتهاء عملية الرقابة، إلا في حالة قيام المكلف بغش واضح، أو تقديمه معلومات خاطئة أثناء الرقابة الأولى، وأنه يجب التوضيح في هذا النطاق أن منع إعادة الرقابة لنفس الفترة على الضرائب المحددة بإشعار المراقبة فقط، وفي حالة ما إذا وجد المراقب أثناء عمله غش على أنواع أخرى من الضرائب غير المعنية بالإشعار، فانه يجب عليه توجيه إشعار آخر يتضمن الضرائب الجديدة.[2]

5.الإبلاغ بنتائج الرقابة: حسب المادة 19، الإدارة يجب عليها إشعار المكلف بنتائج الرقابة المتوصل إليها وان لم تكن هناك نتائج، وذلك بواسطة رسالة مسجلة مع وصل الاستلام.[3]

6.حق الرد: للمكلف الحق في الرد، وفي فترة زمنية تقر ب (40) يوما من أجل توجيه ملاحظاته للمراقبين، سواء بالقبول أو الرفض ويمكن له طلب توضيحات وشروحا فيما يخص التصحيحات المقدمة، وكذلك يمكن له تقديم إثباتات جديدة كانت غائبة أثناء فترة التحقيق.[4]

---

1 **قانون الإجراءات الجبائية**، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نشرية 2022، ص:11.

2 **دليل إجراءات الرقابة الجبائية** وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نشرية 2021، الجزائر، ص:10.

3 **قانون الإجراءات الجبائية**، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نشرية 2022، نشرية 2022، ص:09.

4 المرجع نفسه، ص:09.

المبحث الثاني: مدخل إلى المعلومات المحاسبية

تتعدد فروع المعرفة المحاسبية في الحاضر، ويتعدد ويتنوع معها نتاج المحاسبة من بيانات ومعلومات، فالمحاسبة وإن ظلت تحتفظ بدورها في التذكرة والتقرير قد أصبحت المصدر الرئيسي والأساسي للبيانات والمعلومات التي يتم الارتكاز عليها والإرتكان إليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية وأهميتها

تعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة لمجموعة من المستفيدين الداخليين والخارجيين في تقديم معلومات هامة تخدمهم كل حسب استفادته من تلك المعلومات.

أولا: تعريف المعلومات المحاسبية

هناك عدة تعاريف للمعلومات المحاسبية نذكر منها:

1- المعلومات المحاسبية هي كافة المعلومات الناتجة من قيام المؤسسة بوظائفها المختلفة من شراء وإنتاج وتمويل وبيع سواء كانت وصفية أو كمية.[1]

2- المعلومات المحاسبية بمفهومها البسيط هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما ان المعلومات تمثل لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه ان يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات ان تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات.[2]

3- المعلومات المحاسبية هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة ومدى اختصارها على شكل دلالات رقمية مركزة من جهة أخرى لكي تكون ذات منفعة لمتخذي القرارات.[3]

ثانيا: أهمية المعلومات المحاسبية

تكمن أهمية المعلومات المحاسبية في مساعدة المؤسسة في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الأهداف المرجوة، فالمعلومات تمكن المدراء ومتخذي القرار من أداء واجباتهم ومسؤولياتهم بشكل دقيق، وبالتالي أصبحت أكثر أهمية لأنها اعتبرت موارد اقتصادية ذات قيمة، وتحدد قيمتها بمدى ملائمتها من حيث الكم والكيف والتوقيت في بيئة الأعمال التي تتصف بسرعة التغير والتطور الدائم في الأهداف والبدائل والوسائل.

---

1 سليم إبراهيم الحسنية، **"نظم المعلومات الإدارية"**، مؤسسة الوراق للنشر التوزيع، عمان، الأردن، 1998،ص39.

2- النقيب كمال عبد العزيز، **مقدمة في نظريه المحاسبة**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة 1، 2004، ص 303.

3- احمد حلمي جمعة، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2007، ص 08.

"كما تمثل المعلومات المحاسبية أساسا منطقيا لعملية اتخاذ القرارات بالنسبة للإدارة الحديثة، حيث تعتمد القرارات المتخذة على جميع مستويات الإدارة على الخبرة والحدس أو التخمين حسب قيمة المعلومة المتوفرة وبهذا الصدد يرى البعض بأن حوالي 90 % من الإقرار الجيد يتمثل في معلومات دقيقة و10% فقط في خبرة متخذ القرار"[1].

كما تساعد المؤسسة في زيادة معرفتها وتحديد الأفضل لها، ويمكن استخدام المعلومات في نشاطات المؤسسة عن طريق:

-تحديد المشاكل ومعرفة عناصرها.

- التخطيط ووضع القرار.

- وضع أساليب المتابعة والمراقبة.

- تؤدي المعلومات المحاسبية وظيفة رفع الوعي المعرفي لمعرفة الفرص المتاحة والبديلة لمتخذي القرار في اختيارهم الفرصة واحدة.

- تؤدي المعلومات وظيفة تقييمية لمستوى الأداء.

المطلب الثاني: تصنيف المعلومات المحاسبية ومستخدموها

يعد تصنيف المعلومات المحاسبية ومستخدموها ذو أهمية بالغة للمؤسسة، والمتمثل في:

أولا: تصنيف المعلومات المحاسبية

1.حسب مستخدمي المعلومات المحاسبية[2]

تنقسم المعلومات المحاسبية إلى:

- المستثمرون (المساهمون). - الموظفون. - المقرضون. - الزبائن. - الجمهور.

- الموردون، الدائنون التجاريون الآخرون. -الحكومات ووكالاتها (مصلحة الضرائب).

2.حسب الإلزامية القانونية[3]

تقسم المعلومات المحاسبية حسب هذا التصنيف إلى ما يلي:

---

[1]- سليمان مصطفى الدلاهمة، **"أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات"**، الوراق للنشر التوزيع، عمان، 2008، ص 33.

[2]- حسين عبد الجليل غزوي، **حوكمة الشركات واثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجيستير في المحاسبة/التحليل المالي، الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2010، ص 47-48.

[3]- سليمان عتير، **"دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبة " دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية الوادي"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير محاسبة، 2011/2012، ص14.

1.2.معلومات محاسبية إجبارية: حيث تلزم المؤسسة الاقتصادية بقوة القانون على مسك الدفاتر وحفظ السجلات والمستندات وإعداد القوائم المالية.

2.2.معلومات محاسبية اختيارية: مثل الموازنات التقديرية، تقارير الإدارة الداخلية، وهذا النوع من المعلومات المحاسبية ضروري للتسيير الجيد للمؤسسات الاقتصادية.

3.حسب درجة الاستفادة منها في اتخاذ القرارات[1]

تقسم المعلومات المحاسبية حسب درجة الاستفادة منها في اتخاذ القرارات إلى ما يلي:

- المعلومات المحاسبية التاريخية -المعلومات المحاسبية الحالية. - المعلومات المحاسبية المستقبلية.

4.حسب مصدر الحصول على المعلومات المحاسبية[2]

حسب هذا التصنيف تصنف المعلومات المحاسبية إلى:

1.4.المعلومات الداخلية: وتتمثل في المعلومة الخاصة بنشاط المؤسسة المتولدة عن العمليات التي نقوم بها مثل: رقم الأعمال، كمية الإنتاج، التكاليف ... الخ.

2.4.المعلومات الخارجية: هي معلومات تأتي من الخارج وتكون متعلقة بالمحيط مثل: معلومات حول الزبائن، الموردين والمنافسين ... الخ

ثانيا: مستخدمو المعلومات المحاسبية

يختلف تحليل واستخدام المعلومات المحاسبية حسب الجهة المستخدمة لها داخلية كانت أو خارجية:

أولا: المستخدمون الداخليون[3]

هم أولئك الذين يستخدمون المعلومات المحاسبية المالية لاتخاذ قرارات متعددة ومتكررة وذات تأثير مالي مباشر على النشاطات اليومية للمؤسسة، وتشمل هذه الفئة إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها وملاك المؤسسة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن إدارة المؤسسة الملاك يحتاجون إلى معلومات محاسبية.

ثانيا: المستخدمون الخارجيون

تخضع هذه المعلومات إلى قواعد تنظيمية ذات طبيعة محاسبية جبائية توجه إلى:[4]

1- تركي محمود، **تحليل التقارير المالية**، جامعة الملك سعود، السعودية، 2003، ص 227.

2- سليمان عتير، مرجع سبق ذكره، ص151.

3- سليمان مصطفى الدلاهمة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

4 Eric Tort, Organisation et Management des systèmes comptables, Dunod Edition, paris, 2003, P5

1.المستثمرون الجدد: يهتمون بتقييم النتائج المحصلة وبالتطلعات الاقتصادية المتعلقة بالتطور والفعالية على وجه الخصوص، كما يهتمون بالعائد المحقق من رأس المال المستثمر في المؤسسة.

2.الإدارة الجبائية: تعتبر المعلومات المحاسبية وسيلة لتحديد الوعاء الضريبي للنتيجة التي حققتها المؤسسة لحساب الضريبة المرتبطة به.

3.**البنوك المقرضون:** تعتبر المعلومات المحاسبية وسيلة لمعرفة الوضعية الاقتصادية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تسديد ديونها الحالية للاستفادة من قروض جديدة.

4.الشركاء التجاريين: تشكل المعلومات القانونية إثبات على العمليات التي قامت بها المؤسسة، إلى جانب وضعيتها ودرجة ائتمانها وقدرتها على تسديد ديونها.

5.مصلحة الإحصاءات: تهتم بالقوائم المالية للقيام بعملياتها الإحصائية.

المطلب الثالث: جودة المعلومات المحاسبية

تعتبر المعلومات المحاسبية الأساس الذي تقوم عليه الرقابة الجبائية لذلك تحرص على أن تكون معلومات محاسبية ذات جودة وذلك بتوفر صفات معينة فيها، وبذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى معنى جودة المعلومات المحاسبية.

أولا: ماهية جودة المعلومات المحاسبية

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، حيث يمكن الاعتماد على التقارير المالية في أخذ القرارات إذا كانت المعلومات الواردة فيها ذات جودة.

1.تعريف جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها

1.1.تعريف جودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة[1].

كما تعد جودة المعلومات المحاسبية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في

1- هوام جمعة، **حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مداخلة الملتقى العلمي الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة ام البواقي، الجزائر.

التقارير بالمالية بما يتيح اختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسيين لترشيد قراراتهم، أي المعلومات الجيدة هي الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات.[1]

وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها، وفي ضوء هذا المفهوم يمكن اقتراح المعايير التالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية كما يتضح من الشكل التالي:

الشكل رقم (02): معايير جودة المعلومات المحاسبية

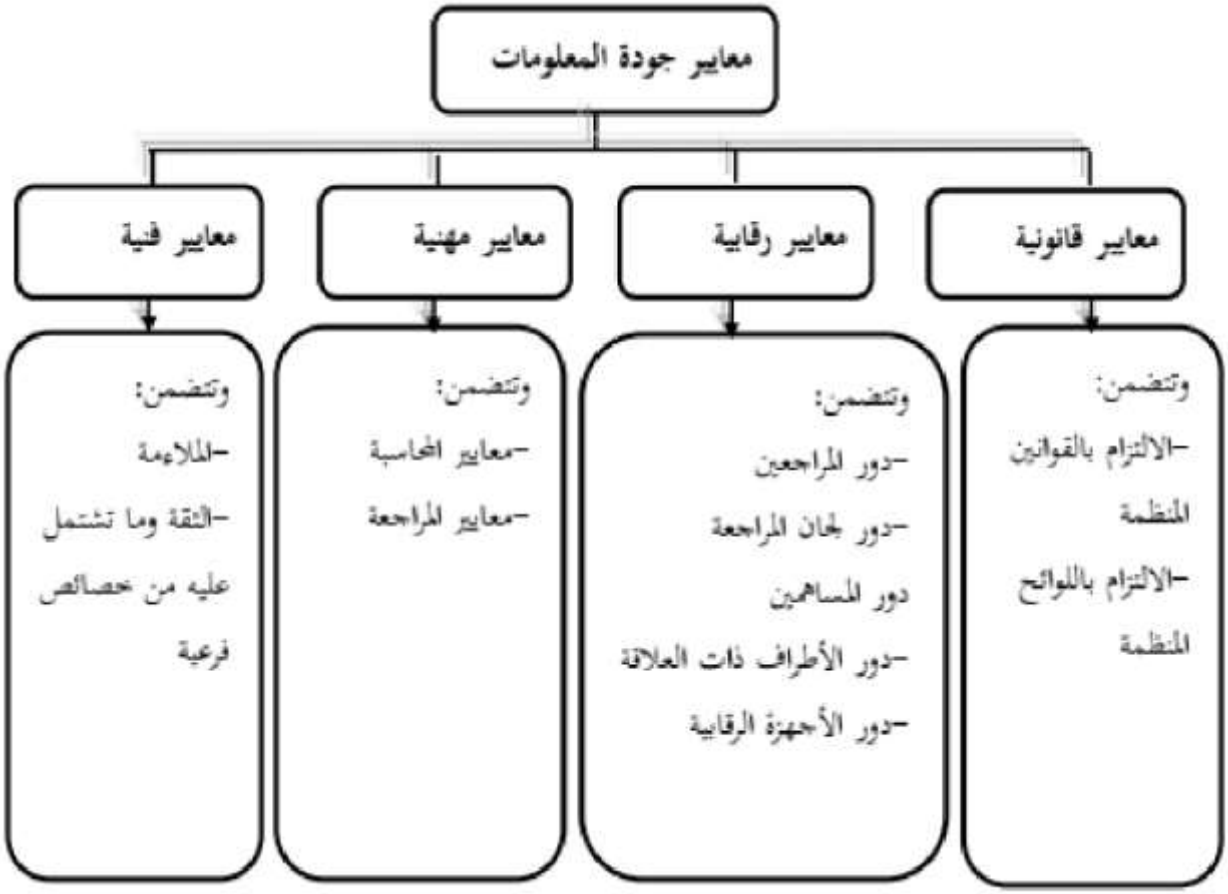

المصدر: محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حكومة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية – دراسة تطبيقية نظرية – مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، 2007، ص 23.

من خلال هذا الشكل يمكن القول أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، لا يقتصر على جانب واحد فقط بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية، وتؤثر بشكل مباشر في تحقيق جودة هذه المعلومات.

1- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، الطبعة 1، 1990، ص 144.

2.1.خصائص جودة المعلومات المحاسبية: سوف نوضح في الشكل أدناه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما قدمها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB.

الشكل رقم (03): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودتها

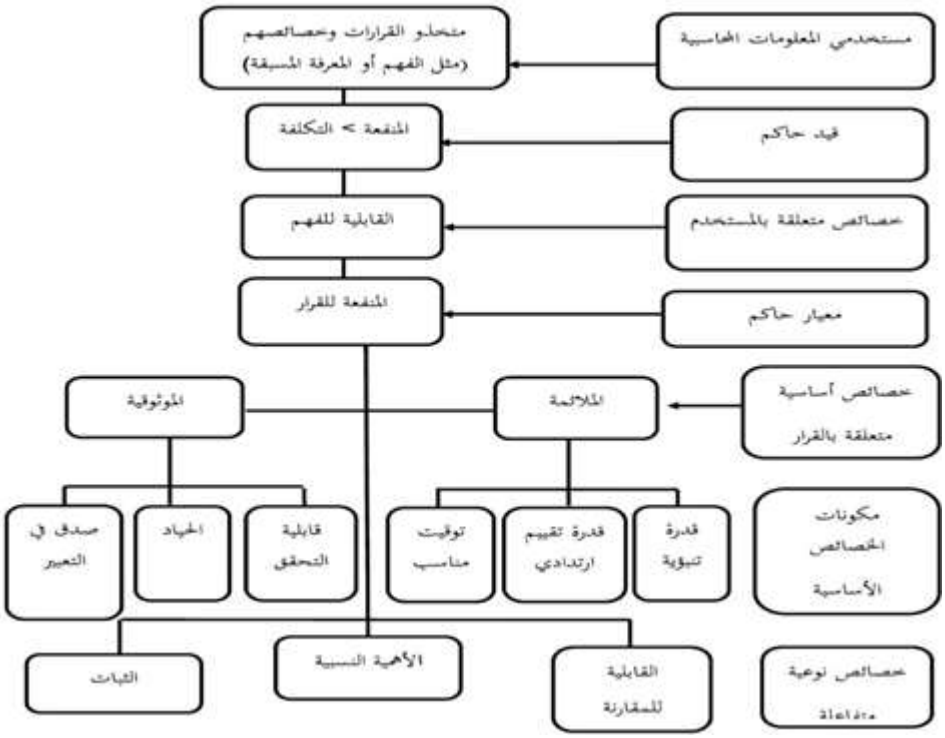

المصدر: رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري –التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2009، ص68.

من خلال الشكل السابق يمكن توضيح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يلي:

1.2.1.الخصائص الأساسية: وتشمل على خاصتين وهما:

أ. الملائمة: ويقصد بها أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية[1]، وتحتوي على ثلاثة خصائص فرعية هي[2]:

–القيمة التنبؤية: ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة أو بقوقها الإرادية.

– قيمة التغذية العكسية: أي المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تعديل توقعاته السابقة.

1 Ali Tazdait,"Maitrise du Système Comptable Financier", 1er Ed ACG, Alger 2009, p.23.

2 محمد مطر، موسي السويطي، **"التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس"، العرض، الإفصاح**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2008، ص333.

– **التوقيت المناسب:** أي ربط مدى ملائمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم افتقادها للفائدة المرجوة منها.

ب. الموثوقية: ويقصد بها "خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وإنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله"[1].

إذن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاثة خصائص فرعية هي:[2]

–**القابلية للتحقق (الموضوعية):** وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس.

– **الصدق في التعبير:** تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، أي تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها (جوهرها) وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل).

– **الحياد:** تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.

إذن الملاءمة والموثوقية الخاصيتان الأساسيتان، اللتان يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة عالية، ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملاءمة للمعلومات.

2.2.1.الخصائص الثانوية: إلى الخصائص الرئيسية هناك خصائص أخرى أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، والتي تساهم في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وهي:[3]

أ. الثبات: يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى.

إن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية، يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين.

---

1 رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 75.

2 المرجع نفسه، ص76-77.

3 المرجع نفسه، ص80-81.

ب. القابلية للمقارنة: تعتبر المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، ويقصد بالتماثل هنا أن تكون الإجراءات المحاسبية والقياس والتبويب وطرق الإفصاح والعرض المطبقة هي نفسها في مختلف المؤسسات. إضافة إلى هذا هناك قيدان رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة هما:

- **قيد متحكم:** وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.
- **الأهمية النسبية:** تلعب هذه الخاصية دورا هاما كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار، كما تعد معيار هاما في تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة، وتعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه مستخدمها عند اعتماده على هذه المعلومات، بمعنى أنه كلما كان للمعلومة تأثيرها على من يستخدمها كلما كانت ذات أهمية نسبية.

هناك جوانب أخرى للحكم على جودة المعلومات المحاسبية بخلاف الخصائص السابقة الذكر، فجودة المعلومات لا يجب أن تقتصر على المعايير الفنية التي تعبر عن خصائص هذه المعلومات، بل تتسع لتتضمن معايير أخرى تعكس الجوانب القانونية والرقابية والمهنية التي تجعل من المعلومات المحاسبية أداة نافعة ومفيدة بالنسبة لمختلف مستخدميها، فنرى أن أساس الجودة في التقارير والقوائم المالية هو توفير معايير محاسبية يتم على أساسها إعداد وعرض تلك التقارير والقوائم المالية وتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة، ولذلك اهتمت العديد من المؤسسات بإصدار قواعد ومعايير للإفصاح من أجل توفير معلومات ذات جودة عالية.[1]

2.العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

هناك من العوامل أيضا ما من شأنه أن يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية، هذه العوامل تقسم إلى ثلاثة أنواع، عوامل تتعلق بيئة العمل أو النشاط المحاسبي وعوامل تتعلق بالمعلومات المحاسبية في حد ذاتها، إضافة إلى تقارير المراجعة الخارجية.

1.2.العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية: إن النظم المحاسبية تعمل في ضل تلك البيئات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية)، وغيرها من الجوانب المستمرة في تغيرها في البلدان المختلفة بمرور الزمن، فإنها بدورها تعمل في ظل بيئة متغيرة وأن البيئة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية

1 أحمد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 335.

وأن تلك البيئة تتكون من أنشطة متبادلة التأثير من حيث تداخل العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي.[1]

بالتالي يمكن تقسيم العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية إلى الاقتصادية واجتماعية وقانونية وسياسية وثقافية، كما يلي:

1.1.2.العوامل الاقتصادية: تساعد النتائج الاقتصادية القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية، في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين وللمستخدمين الآخرين للمعلومات تكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات في سبيل الحصول على هذه الأخيرة.

كما تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد في الدولة، ففي ظل نظام الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، حيث يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات متخذي القرارات الاقتصادية، بينما في ظل نظام الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض إحكام الرقابة المركزية[2].

ومن العوامل الاقتصادية كذلك نجد التضخم، ففي ظل ارتفاع معدل التضخم يجعل من المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا للتكلفة التاريخية غير ملائمة، لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار[3].

2.1.2.العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت ... إلخ، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة، ربع سنوية مثلا، والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط[4].

وتعتبر المحاسبة عن المسؤولية أحدث مراحل التطوير المحاسبي والتي تتطلب نموذجا محاسبيا مبنيا على أسس من القيم الاجتماعية السائدة في الزمان والمكان ويتطلب نموذج المحاسبة الاجتماعية التوسع في القياس المحاسبي بحيث يمتد

1 أمين السيد لطفي، " **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2005، ص 15.

2- كمال خليفة أبو زيد، **النظرية المحاسبية**، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 215.

3- ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2008-2009، ص 65.

4- المرجع نفسه، ص 67.

ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات الوحدة الاقتصادية وتتمثل هذه الآثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية أو العائد الاجتماعي[1].

3.1.2.العوامل القانونية: تتمثل العوامل القانونية أساسا في مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية، التي تؤثر بشكل مباشرة وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات.[2]

فالممارسة المحاسبية تتأثر سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بشدة بالمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، ولاشك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية، ولا يعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعات ويعتمد ذلك على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجود في مجموعة الدول المختلفة التشريعات القانونية.[3]

4.1.2.العوامل السياسية: العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية الاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات وعلى المؤسسة والمهنة تقع مسؤولية توجيهه وتطوير إمكانيتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق[4].

5.1.2.العوامل الثقافية: الجدير بالذكر أنه كلما تغير المستوى الثقافي لأي بلد كلما تغير أيضا هيكل نظم العمليات المحاسبية، ومن أهم هذه العوامل الثقافية المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل خاص، فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على الأغلبية من الناس فهم واستيعاب محتويات التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة وعلى العكس في

1 عباس مهدي الشيرازي، " **النظرية المحاسبية**"، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990، ص27.

2 المرجع نفسه، ص 28.

3 أمين السيد لطفي، مرجع سابق، ص18.

4- يوسف محمود جرعون، **نظرية المحاسبة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 42.

البلدان التي تحظى بمستوى تعليمي أفضل وكذلك بالنسبة لوضع المنظمات المهنية ففي الدول التي لها السبق في إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية تتولى تطوير وتنظيم الممارسة المحاسبية فيها، تولي هذه المنظمات اهتمامات في الوقت الحاضر ونجد أن هذه المنظمات تلعب دوار كبيرا في التأثيرات على جودة المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية[1].

3.العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية: في الوقت الحاضر يعتبر الحاسوب (المعلوماتية)، من أهم الوسائل المستعملة والمساعدة على إنتاج معلومات محاسبية تتميز بالجودة وخاصة من حيث دقتها وسرعة إنتاجها وبأقل تكلفة وفي وقت قصير لهذا يعتبر استخدام هذا النوع من الأجهزة من العوامل المساعدة على التحسين في جودة المعلومات المحاسبية وعلى العموم ولاختبار نوعية المعلومات المحاسبية فإنه من الممكن التركيز على بعض الجوانب التالية[2]:

1.3.التصوير والتمثيل: وهو ما يقصد به تلاؤم الواقع مع شكل المعلومة ومستخدميها وأن يكون تمثيل الواقع مفهوما لمستعمليه.

2.3.التأكد: يفترض أن تعكس الأرقام المعطاة كمعلومة صورة موضوعية للواقع.

3.3.أجل الحصول على المعلومة: باستعمال قاعدة بيانات متاحة لقرائها فأنه تكون الإجابة عن تساؤل ما بسرعة بعد صياغته، بتعبير آخر المعلومة المخزنة يمكن الوصول إليها عند الحاجة والطلب عليها.

4.3.التحديد: المعلومات المحددة بدقة هي تلك المعلومات التي تعطي تفاصيل أكثر بحيث يكون القياس الرقمي مثلا: يحمل الكثير من الأجزاء العشرية وبالتالي عدد التصنيفات للفئات يكون كبيرا وقد يؤدي هذا التفصيل إلى الفهم أو رفع احتمال الخطأ، فهذا يحتم أن يؤخذ العنصر بكل الجوانب.

5.2.كمال المعلومة وتمامها: الحصول على صورة شاملة لكافة المعلومات الضرورية.

6.2.الملائمة: تهدف المعلومات لاتخاذ القرار أو القيام بنشاط ما وتعتبر" الملائمة "للمعلومة المفصح عنها عنصرا أساسيا ومعيار في المحاسبة تعد وفقه المعلومات على أساس منفعتها، وربطها بالنشاطات التي تتعلق بها أو النتائج المنتظر الحصول عليها، ويقترن مفهوم الملائمة أساسا بالمصداقية والصورة الوافية للمعلومات التي يتطلبها مستعملوها.

4.تقارير المراجعة الخارجية: يجدر بنا التذكير على أن المعلومات المحاسبية والمالية كانت، وما تزال، غير موثوق فيها لدى الكثير من مؤسساتنا، مما يثقل كاهل متخذي القرارات، في مختلف المستويات، كما تصعب مهمة مصلحة

1- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مرجع سابق، ص 69.

2- عائشة طاسيني، **التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل المعلوماتي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005، ص 72.

الضرائب عند فحصها لتلك الحسابات بهدف فرض الضرائب والرسوم عليها، بالإضافة إلى تضليل كل راغب في التعامل معها حالة اعتماده على بياناتها.[1]

كما يتضح من مظاهر الحياة الاقتصادية اليومية أن المعلومات المحاسبية قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد كافي حول مصداقية هذه المعلومات أمرا ضروريا، ولذلك فان عملية ما رجعة الحسابات الخارجية المستقلة للمعلومات المحاسبية أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، حيث يقوم عادة مراجع الحسابات بتقديم ما توصل إليه من معلومات ونتائج عن طريق تقرير رسمي، حيث يعتبر رأي مراجع الحسابات حول المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل المراجعة مقياسا لمدى الصحة والمصداقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات ومن طرف مختلف الجهات، حيث تتيح لهم مراجعة الحسابات فرصة استخدام المعلومات المحاسبية بثقة أكثر، بحيث توفر عملية المراجعة تأكيدات منطقية تفيد أن العمليات المالية للمؤسسة توفر وتعطي صورة صحيحة وعادلة (صادقة) حول الميزانية المؤسسة ونتائج أعمالها، وبالتالي فان رأي مراجع الحسابات الخارجي المستقل والذي يترجمه تقريره، يمثل مقياس لمصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة على أن يكون كل ذلك معدا وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف والمقبولة قبولا عاما والتي تعزز عملية مراجعة الحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية بأنها لا تتضمن أخطاء مادية أو تحريف مع افتراض استقلال المراجع واطلاعه على المعلومات الكافية عن أعمال المؤسسة إضافة إلى تمتع المراجع بخبرة عالية في تنفيذ متطلبات إعداد التقارير والبيانات المالية.[2]

ثانيا: القوائم والتقارير المالية

تمثل القوائم المالية المحصلة النهائية للنظام المحاسبي، فهي مخرجات النظام التي يفترض فيها توفير المعلومات الملائمة الاحتياجات مستخدميها، ويعتبر معيار المنفعة من أهم المعايير التي تحكم العلاقة بين شكل ومضمون القوائم المالية واحتياجات متخذي القرارات، ولأن هذه الاحتياجات في تطور دائم ومستمر مستجيبة في ذلك للتطور والتغير في بيئة الأعمال، فالمعرفة المحاسبية لا تدخر جهدا في ملاحظة التطور في هذه الاحتياجات ويتبلور ذلك في التطور الدائم سواء لشكل أو مضمون تلك القوائم تحقيقا للمنفعة المستهدفة منها.

1 محمد بوتين، " **المراجعة والمراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 23.

2 سردوك فاتح، " **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية فرع إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2003 / 2004، ص ص 20-21.

1.ماهية القوائم والتقارير المالية وعناصرها

قبل البدء في تحديد ماهية القوائم المالية يجب توضيح مفهوم القوائم المالية والتقارير المالية، إذ أن هناك العديد من التعريفات لكلا المصطلحين بعضها يؤخذ بمفهوم ضيق وبعضها يؤخذ بمفهوم أوسع.

1.1.تعريف القوائم المالية:

تعتبر وسيلة اتصال مرتبة وموضوعة بصورة رسمية تعكس الوضع المالي للمؤسسة، ولكي يوضع أي عنصر ضمن القوائم المالية ويمكن قياسه بصورة كافية مثل الأصول والخصوم والمصاريف والإيرادات، يجب أن تكون قيدت في الدفاتر من خلال مبدأ القيد المزدوج، كما يجب أن تتمتع بالخصائص الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة[1].

2.1.تعريف التقارير المالية:

هي الوسيلة الرئيسية التي يتم بمقتضاها توصيل المعلومات المالية، ومن اهم هذه القوائم: قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية والإفصاح بالملاحظات[2]

هي المخرج النهائي للعمل المحاسبي والذي تعرض بموجبه المؤسسة معلومات مالية للمستخدمين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للشركة[3]

مما سبق يستنتج أن مفهوم التقارير المالية أشمل وأوسع من مفهوم القوائم المالية، بحيث يشمل أي معلومة ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمعلومات التي يخرجها النظام المحاسبي، كما أن القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، حيث تعتبر الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية.

2.عناصر القوائم المالية

تتمثل عناصر القوائم المالية فيما يلي[4]:

1.2.قائمة المركز المالي (الميزانية): وتظم جانبين

1.1.2.– الأصول: «هي منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وأن الوحدة المحاسبية قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي».

وتشمل الأصول:

---

1 محمود محمّد عبد ربه، "**العلاقة بين تقارير ومراقبي الحسابات وكفاءة الأسواق المالية**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006ص 153.

2- الشرعي جمال عبد الواسع، **مدى الاعتماد على القوائم المالية في قرارات الاقراض في البنوك التجارية**، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2006، ص 211.

3- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2012، إطار المفاهيم الخاص بإعداد التقارير المالية، جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، مجموعة طلال أبو عزالة.

4- طارق حماد عبد العال، **موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول "عرض القوائم المالية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص16.

- الأصول المتداولة (النقدية، الاستثمارات قصيرة الأجل، الذمم المدينة المخزون، مدفوعات مقدما).

- الأصول الطويلة الأجل (الاستثمارات الطويلة الأجل، الأصول الملموسة وغير الملموسة وأخرى).

2.2.2.الالتزامات: هي عبارة عن تضحيات مستقبلية محتملة لمنافع اقتصادية نشأت نتيجة التزام قائم :« بالفعل على المنشأة نتيجة الأحداث أو عمليات تمت في الماضي وذلك عن طريق تحويل أصول أو خدمات إلى وحدات اقتصادية أخرى نتيجة العمليات التبادلية حصلت بين المنشأة الغير».

وتشمل الالتزامات:

- الالتزامات المتداولة : الذمم الدائنة، القروض القصيرة الأجل الجزء المستحق من القروض الطويلة.

- الالتزامات الطويلة الأجل السندات التزامات أخرى...

2.2.حقوق الملكية: وفقا لفرض استقلالية الوحدة الاقتصادية عن ملاكها فإن للمنشأة التزامات تجاه ملاكها بإسم حقوق الملكية للفرد أو الشركاء أو المساهمين)، وتمثل حقوق الملكية مطالبات على صافي أصول المنشأة لأن حق الملكية هو الحق المتبقي بعد سداد المنشأة لالتزاماتها تجاه الغير.

وتشمل حقوق الملكية: (رأس المال – الأرباح المحتجزة – الاحتياطات).

3.2.الدخل: «هو الزيادات في المنافع الاقتصادية وفقا لإطار عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية الدخل خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات إلى الداخل أو زيادة في الأصول أو نقص في الالتزامات، والتي تؤدي إلى الزيادة في حقوق الملكية من مصادر غير تلك المتعلقة بمساهمات الملاك المشاركين».

1.3.2.الإيرادات: «وهي التدفقات الداخلة إلى الوحدة، أو أي زيادة في أصولها أو تسديد لخصومها (أو كليهما معا) التي تنشأ عن إنتاج وبيع السلع وتأدية الخدمات للغير أو أي أنشطة أخرى مما يشكل الأعمال الرئيسية المعتادة والمستمرة».

2.3.2.المصروفات: «هي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفق خارج من للأصول أو استنزافها أو تحمل التزامات بما يؤدي إلى نقص حقوق الملكية خلافا لما يتعلق بمساهمات المشاركين في الملكية».

3.3.2.الأرباح: « تمثل زيادة في حقوق المالكين (صافي الأصول) الناتجة عن العمليات العرضية ».

4.3.2.الخسائر: «تمثل نقص في حقوق المالكين (صافي الأصول) من معاملات خارجية أو حديثة المنشأة ما من كل المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي تؤثر على المنشأة خلال الفترة ماعدا تلك التي تنتج عن مصاريف أو توزيعات للمالكين».

3.مستخدمي القوائم المالية

تلجأ عدة فئات لاستخدام المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية، كما حدد كل فئة على النحو التالي[1]:

1.3.المستثمرون الحاليون والمحتملون: وتعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي يتم اتخاذها، فتمثل أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم المؤسسة، تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية، تقييم كفاءة إدارة المؤسسة وسيولتها ومستقبلها ومقارنة أسهمها مع أسهم باقي المؤسسات.

2.3.الموظفون: يعتبر الموظفون مورد المؤسسة الهام حيث تنبني عليهم استمرارية المؤسسة وأدائها لأعمالها، لذلك فهم يحتاجون إلى معلومات تتعلق بمدى التحسن الوظيفي في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالبهم.

3.3.المقرضون: يمثل المقرضون مصدر التمويل الخارجي للمؤسسة والذي يكون في الغالب طويل الأجل، وما يهم المقرضين هو الهيكل التمويلي للمؤسسة، ونسب المديونية، ومدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير، كذلك قدرة المؤسسة على دفع أقساط القروض وفوائدها في مواعيد استحقاقها.

4.3.الموردون والدائنون: تعتبر هذه الفئة مصدر لتمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المؤسسة على السداد من خلال نسب السيولة والتداول والنسب للتأكد من استمرارية المؤسسة وكفاءتها وربحيتها.

5.3.الزبائن: حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات المؤسسة من سلع وخدمات، لذلك فهم معنيون باستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات.

6.3.الحكومة بأجهزتها المختلفة: تعتبر المؤسسات بالنسبة للحكومة من الدعائم الرئيسية التي تستند إليها في تمويل خططها من خلال الضرائب وتحقيق الأهداف الاجتماعية كالتشغيل والتقليل من نسب البطالة والفقر، لذلك فالحكومة تحتاج إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل.

7.3.الجمهور: للجمهور اهتمامات مختلفة بالمؤسسات، منها ما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها، ومنها ما يتعلق بدور المؤسسات الاجتماعي والتنموي ومنها ما يتعلق بسلوك الجمهور الاستهلاكي استنادا إلى جودة مخرجاتها من السلع والخدمات وإلى معلومات حول التطورات الحديثة لثروة المؤسسة.

المبحث الثالث: علاقة الرقابة الجبائية بجودة المعلومات المحاسبية

1- مداحي عثمان، **أهداف القوائم المالية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07 سبتمبر 2012، جامعة البليدة، ص 47.

تنقسم طرق الرقابة الجبائية إلى نوعين، طرق جبائية مطبقة على مستوى مفتشية الضرائب وطرق جبائية مطبقة على مستوى المديرية الولائية للضرائب ويمكن توضيحها كالتالي:

المطلب الأول: دور طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى مفتشية الضرائب في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

تمارس مفتشية الضرائب نوعين من أنواع الرقابة الجبائية وهما الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق، ويتم القيام بهذين النوعين من الرقابة الجبائية بدون التنقل إلى مقر نشاط المكلف، حيث يقوم رئيس المفتشية بمراقبة وفحص تصريحات المكلفين بالضريبة.

أولا: دور الرقابة الشكلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المصرح بها

تتم الرقابة الشكلية عموما على مستوى مفتشية الضرائب، وتنجز كل سنة وتعتبر كمرحلة تمهيدية وكخطوة أولى لباقي أنواع الرقابة الجبائية الأخرى، حيث تفحص المعلومات التي تتضمنها التصريحات المقدمة من قبل المكلف سواء تلك المتعلقة بالمكلف أو المتعلقة بنشاطه، ويتم كل ذلك من حيث الشكل فقط.

وتسهم هذه العملية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية من خلال:[1]

- تصحيح الأخطاء المادية المحتملة والمثبتة في التصريحات، كأخطاء الجمع والترحيل.
- البحث والكشف عن المعلومات المغفول عنها والخطأ فيها بدون قصد، وطلب من المكلف المعني بها بتصحيحها للتأكد من هوية المكلف بالضريبة وعنوانه.

ثانيا: دور الرقابة على الوثائق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

يعد هذا النوع من الرقابة ثاني إجراء تقوم به الإدارة الجبائية بعد الرقابة الشكلية وتتم هذه الرقابة على مستوى مفتشية الضرائب وهي أكثر عمقا من الرقابة الشكلية، ويتجلى دور هذه الرقابة في مجموعة من الأعمال والفحوصات الدقيقة التي تتم على مستوى المكتب والتي تقوم من خلالها الإدارة بمقارنة المعلومات المصرح بها من طرف المكلف والمعلومات المتحصل عليها من طرف الإدارات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة.

ويمكن أن تسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال القيام بمجموعة من الإجراءات تتمثل في:[2]

- التحقيق في جميع الأنشطة التي يمارسها المكلف.

1- مقابلة مع رئيس مكتب المراجعات الجبائية ومراقبة التقييمات، مديرية الضرائب لولاية المسيلة.

2- مقابلة مع رئيس مكتب المراجعات الجبائية ومراقبة التقييمات، مديرية الضرائب لولاية المسيلة

- قيام مصلحة التحقيق بإجراء فحص دقيق وشامل لجميع التصريحات المكتبة والمقدمة من طرف المكلفين بالضريبة من خلال مقارنتها بالوثائق والمعلومات التي بحوزة مفتشية الضرائب.
- تحليل ومقارنة المعلومات عن طريق دراسة ترابطها مع تطور الذمة المالية لكل مكلف من سنة إلى أخرى.
- طلب معلومات إضافية من المكلف بالضريبة مرفقة بكل التبريرات والتوضيحات الضرورية فيما يخص الرسوم
- المحسوبية والمتعلقة أساسا بالرسم على القيمة المضافة.
- التأكد من المعدلات الضريبية على كل عملية، زيادة إلى النظر في طبيعتها إن كانت فعلا متعلقة بالعمليات
- المحققة أو كانت من بين العمليات المخفية.

المطلب الثاني: دور طرق الرقابة الجبائية المطبقة على مستوى المديرية الولائية للضرائب في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

على مستوى المديرية الولائية للضرائب، وبالتحديد على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، وفي إطار دورها الجبائي والرقابي، تمارس ثلاثة أنواع من الرقابة الجبائية هي: التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب في المحاسبة والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، ومحاولة توضيح دور كل منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

أولا: دور التحقيق في المحاسبة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

يعتبر التحقيق في المحاسبة تحقيقا معمقا بالنظر إلى حجم المعلومات المحاسبية التي تدق فيها، كما أنه يحقق في مبالغ كل الضرائب والرسوم التي يخضع لها المكلف.

يقوم التحقيق في المحاسبة وذلك بالتنقل إلى عين المكان أي مكان تواجد نشاط المكلف للتأكد من طبيعة نشاطه والتأكد من صحة كل فاتورة والدخول إلى المخازن، ومقارنة كل ذلك بكل الوسائل والمعطيات المادية، من شأنه أن يساهم وإلى حد كبير في التحسين من جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال:[1]

-التأكد من أن المعلومات المحاسبية تم إعدادها وفق الطرق المعتمدة ضمن النظام المحاسبي، الجاري العمل به، وهذا ما يساهم في التحسين من ملائمة المعلومات.

- اكتشاف أهم الأخطاء والثغرات والمطالبة بتصحيحها من حيث (صدق التعبير، الموضوعية، الحيادية، الكمال) وهو ما يعزز الثقة في هذه المعلومات.

- توفر إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية لنفس المؤسسة (عبر الزمن) أو مع مؤسسات أخرى.

1- مقابلة مع رئيس مكتب المراجعات الجبائية ومراقبة التقييمات، مديرية الضرائب لولاية المسيلة

– الفحص الدقيق للمعلومات المحاسبية يساهم في اكتشاف أي تغيير للطرق أو المبادئ والفروض المحاسبية وهذا ما يعزز خاصية الثبات.

ثانيا: دور التحقيق المصوب في المحاسبة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

التحقيق المصوب في المحاسبة لا يختلف عن التحقيق في المحاسبة العادي، إلا من حيث نطاق وشمول التحقيق، فالتحقيق المصوب في المحاسبة يقتصر على نوع أو عدة أنواع من الضرائب. ويمكن أن يكون لهذه الطريقة دور في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال:[1]

–تقليص فترة التحقيق، وهذا لأن عملية الفحص تقتصر على عينة فقط، وهذا ما يجعل المعلومات المحاسبية الخاضعة للتحقيق إلى حد ما تتوفر فيها خاصية التوقيت المناسب.

– اقتصار التحقيق على عينة، يزيد في دقته واكتشافه لأغلب الأخطاء والثغرات، وهذا ما يجعل عينة المعلومات المحاسبية المحقق فيها تتمتع بقدر كاف من الجودة.

– وعلى الرغم من الدور الإيجابي إلا أن هذه الطريقة قد يكون لها دور سلبي، في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من النواحي التالية:

– من الصعوبة اختيار العينة الممثلة للكم الهائل من المعلومات المحاسبية المتوفرة، مما يجعل عملية التحقيق عشوائية وتفتقد إلى الأهداف.

– الاقتصار على فحص المعلومات المحاسبية التي تتضمنها العينة فقط، لا يمكن الاعتماد عليه للحكم على جودة هذه المعلومات، لأن المعلومات المحاسبية التي تقع خارج العينة قد تحتوي أخطاء وتجاوزات تفقد المعلومات المحاسبية ككل الجودة اللازمة.

ثالثا: دور التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

يختص التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة بالأشخاص الطبيعيين دون سواهم، وفي كثير من الأحيان يكون تحقيقا مكملا لأحد المحققين سابقي الذكر، حيث يحقق في أنواع ومصادر مداخيل الأشخاص الطبيعيين وما يرتبط بها من معلومات تفيد في إجراءات أحد التحقيقين السابقين.

أما بالنسبة إلى مساهمة هذه الطريقة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية يمكن أن نوضحه من خلال اكتشاف الأخطاء وعدم مصداقية التصريحات المكتبة، والثغرات المعتمدة وغير المعتمدة بشكل قاطع مع وجود دلائل على ذلك وبالتالي نجد أن ذلك لا يدع للمكلف المعني مجالا للنفي وعدم الاعتراف، وبهذا تكون كل المعلومات التي

1– مقابلة مع رئيس مكتب التحقيقات الجبائية، مديرية الضرائب لولاية المسيلة

خضعت للتحقيق في الوضعية الجبائية الشاملة على قدر كاف من الثقة فيها مما يعزز من جودتها خاصة وأن التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة يطبق على أي شخص من الأشخاص الذين لاحظت عليهم مفتشية الضرائب عدم تجانس بين المداخيل المصرح بها سنويا والنفقات الظاهرة والشائعة عن نمط معيشة أفراد أسرة المكلف أي ننطلق من المصاريف لنصل إلى المداخيل، ويعتمد هذا النوع من التحقيقات على البحث عن كل المعلومات التي تتعلق بالمكلف المعني ومن أطراف عدة باستعمال كشوف الربط وبطاقات المعلومات.

وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة هذا النوع من التحقيقات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية قد لا يكون بشكل كلي وشامل فقد يكون جزئيا حيث نبرر ذلك من خلال:[1]

-إن هذا النوع من التحقيق يركز على نوع واحد من الضرائب (الضريبة على الدخل الإجمالي)، يعني إهمال كل المعلومات المحاسبية التي لا تتعلق بهذا النوع من الضرائب، مما يحد من إمكانية الاعتماد عليها، لعدم توفر الثقة فيها.

- يعتمد هذا النوع من التحقيقات على المعلومات التي يتم الحصول عليها من خارج الإدارة الجبائية، وهذه المعلومات قد لا تكون بالدقة اللازمة، كما أنه ليس من السهل دائما الحصول عليها، وخاصة إذا تعلق الأمر بالمكلفين الذين يتبعون أساليب الاحتيال.

1- مقابلة مع رئيس مكتب التحقيقات المحاسبية، مديرية الضرائب لولاية المسيلة

خلاصة الفصل

الرقابة الجبائية ليست غاية بقدر ما هي وسيلة أسسها المشرع الجزائري لمكافحة ظاهرة خطيرة تهدد اكبر اقتصاديات دول العالم، ألا وهي ظاهرة التهرب الجبائي وذلك من خلال الإجراءات التي خولت للإدارة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة وكذا التطبيق الميداني للقوانين والتشريعات الجبائية، والرقابة الجبائية تعتبر أداة قانونية في يد الإدارة تسعى من خلالها إلى مراقبة المكلفين في تأدية واجباتهم الضريبية، والعمل على اكتشاف كل الأخطاء والمخالفات المسجلة بهدف تصحيحها وتقويمها، ولان لغة التحاور بين الإدارة الجبائية والمكلفين هي المعلومات المحاسبية، فان عملية التحقيق الجبائي سوف تكون حول هذه المعلومات للتأكد من مدى تعبيرها على الذمة المالية للمكلفين.

إن تحديد الانحرافات واكتشاف الأخطاء من خلال ممارسة جميع أنواع التحقيقات وإلزام المكلفين التقيد بتقديم تصريحات بعيدة عن الغش والتحايل، قد يسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تتوقف عليها العديد من القرارات المهمة.

يعتبر تنظيم المعلومات المحاسبية في المؤسسات عاملا أساسيا لتحديد نجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها هذه المؤسسات، كما رأينا من خلال هذا الفصل أنه لابد أن تتوفر في هذه المعلومات خصائص أساسية وخصائص ثانوية تزيد في جودة وكمال المعلومات المحاسبية، ومع هذا فتوفر كل هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية لا يكفي لتحقيق الغرض من إنتاجها، ولا معنى لجودتها إذا لم تتوفر في مستخدميها قدرة على فهمها، وهي خاصية مرتبطة بمستخدمي هذا النوع من المعلومات لا بالمعلومات ذاتها، كما أن جودة المعلومات المحاسبية تؤثر وتتأثر بمجموعة من العوامل البيئية الاقتصادية، السياسية، القانونية، الثقافية، الاجتماعية التي تعكس طبيعة الأحداث والعمليات الاقتصادية التي تعمل في ظل ظروفها البيئية، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية نفسها.

ومما لاشك فيه أن جميع مستخدمي المعلومات المحاسبية هدفهم تحقيق جودتها، لأن اتخاذ القرار يتوقف عليها، لذلك فإن المسعى هو التحسين المستمر لجودة المعلومات المحاسبية والتي كما ذكرنا تتأثر بمجموعة من العوامل، هذه العوامل متغيرة من فترة إلى أخرى وليست ثابتة، لذلك فقد حاولنا تبين دور طرق الرقابة الجبائية المعمول بها من طرف المصالح الضريبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتم توضيح العلاقة نظريا وسيتم تدعيم ذلك من خلال التحقق من العلاقة ميدانيا.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مديرية الضرائب

بولاية المسيلة

تمهيد :

بعد تطرقنا في الفصل السابق إلى أدبيات نظرية للرقابة الجبائية وعلاقتها بتحسين جودة المعلومات المحاسبية سيتم من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري للرقابة الجبائية والدور الذي تلعبه في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك على مستوى مديرية الضرائب لولاية المسيلة، ومن اجل القيام بهذا العمل فقد تم ذلك اعتمادا على عدة أدوات أهمها المقابلات مع المفتشين الميدانيين ومن معرفة أراء مختلف الفاعلين في المجال الضريبي والجبائي حيث سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث كان المبحث الأول تحت عنوان التعريف بميدان التربص، أما المبحث الثاني تحت عنوان دراسة وتحليل نتائج التحقيق الجبائي ودوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والمبحث الثالث تحت عنوان التعديلات المطبقة وأثرها على الضرائب والرسوم.

المبحث الأول: التعريف بميدان التربص

المطلب الأول: التعريف بالمديرية ومهامها

بعد تحديد مكان التربص تم جمع معلومات عن المديرية التي تمثلت في التعريف والمهام والهيكل التنظيمي لها.

أولا: التعريف بالمديرية

المديرية الولائية للضرائب المسيلة، إدارة عمومية غير ممركزة تابعة لوزارة المالية – المديرية العامة للضرائب– تم إنشاؤها بتاريخ 19911/10/01 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91 60 المؤرخ في 23 02 1991المعدل والمتمم ومقررها الحي الإداري بدار المالية بالمسيلة، وقد تمت هيكلة المديرية الولائية للضرائب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06 327 المؤرخ في 18 09 2006 ،والقرار المؤرخ في 2009/02/21 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها مهيكلة على النحو التالي :

- المديرية الولائية للضرائب؛
- مديريات فرعية؛
- مفتشيات الضرائب
- قباضات الضرائب؛
- مراكز الضرائب؛
- مراكز جوارية للضرائب.

ثانيا: مهام المديرية

حدد مهام المديرية الولائية للضرائب بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2009/02/21 وهي كالتالي :

- تأسيس الضريبة والرسوم بمختلف أشكالها .
- تحصيل الضرائب والغرامات لصالح الخزينة العمومية .
- معالجة الشكايات الجبائية.
- الرقابة الجبائية والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة .

وهي مكلفة بـ:

- ضمان المديريات الولائية للضرائب بممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب؛
- السهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي، ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.

- تنظيم جمع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية؛
- إصدار الجداول وقوائم المنتوجات وشهادات الإلغاء أو الـ تخفيض وتعاينها وتصادق عليها وتقوم النتائج وتعد الحصيلة الدورية؛
- تحليل وتقويم دوريا عمل المصالح الخاضعة لاختصاصها، إعداد تلخيصا عن ذلك واقتراح أي إجراء من شأنه أن يحسن عملها؛
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والأتاوى؛
- مراقبة التكفل والتصفية اللتين يقوم بهما كل مكتب القباضة ومتابعة تسوية ذلك؛
- متابعة تطور الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في مجال منازعات التحصيل؛
- ضمان الرقابة القبلية وتصفية حسابات تسيير القابضين؛
- تنظيم جمع المعلومات الجبائية واستغلالها؛
- إعداد برامج التدخل لدى المكلفين بالضريبة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها؛
- وضع الرقابة المقررة فيما يخص القيم والأسعار وتأذن بالزيادة إن اقتضى الأمر ذلك؛
- دراسة العرائض وتنظيم أشغال لجان الطعن ومتابعة المنازعات ومسك الملفات المرتبطة بها بصفة منتظمة؛
- متابعة تطور القضايا المرفوعة أمام القضاء في مجال وعاء الضريبة؛
- تقدّير احتياجات المديرية من الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية وإعداد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك؛
- ضمان تسيير المستخدمين والاعتمادات المخصصة لهذه المصالح؛
- توظيف وتعيين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم؛
- تنظيم وتطبيق أعمال التكوين وتحسين المستوى التي تبادر بها المديرية العامة للضرائب؛
- تكوين رصيدا وثائقيا للمديرية الولائية وتسييره وضمان توزيعه وتعميمه؛
- السهر على مسك ملفات جرد الأملاك العقارية والمنقولة كما السهر على صيانة هذه الأملاك والمحافظة عليها؛
- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- نشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

تتكون مديرية الضرائب لولاية المسيلة من خمسة مديريات فرعية كما يبينها الشكل الموالي:

شكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

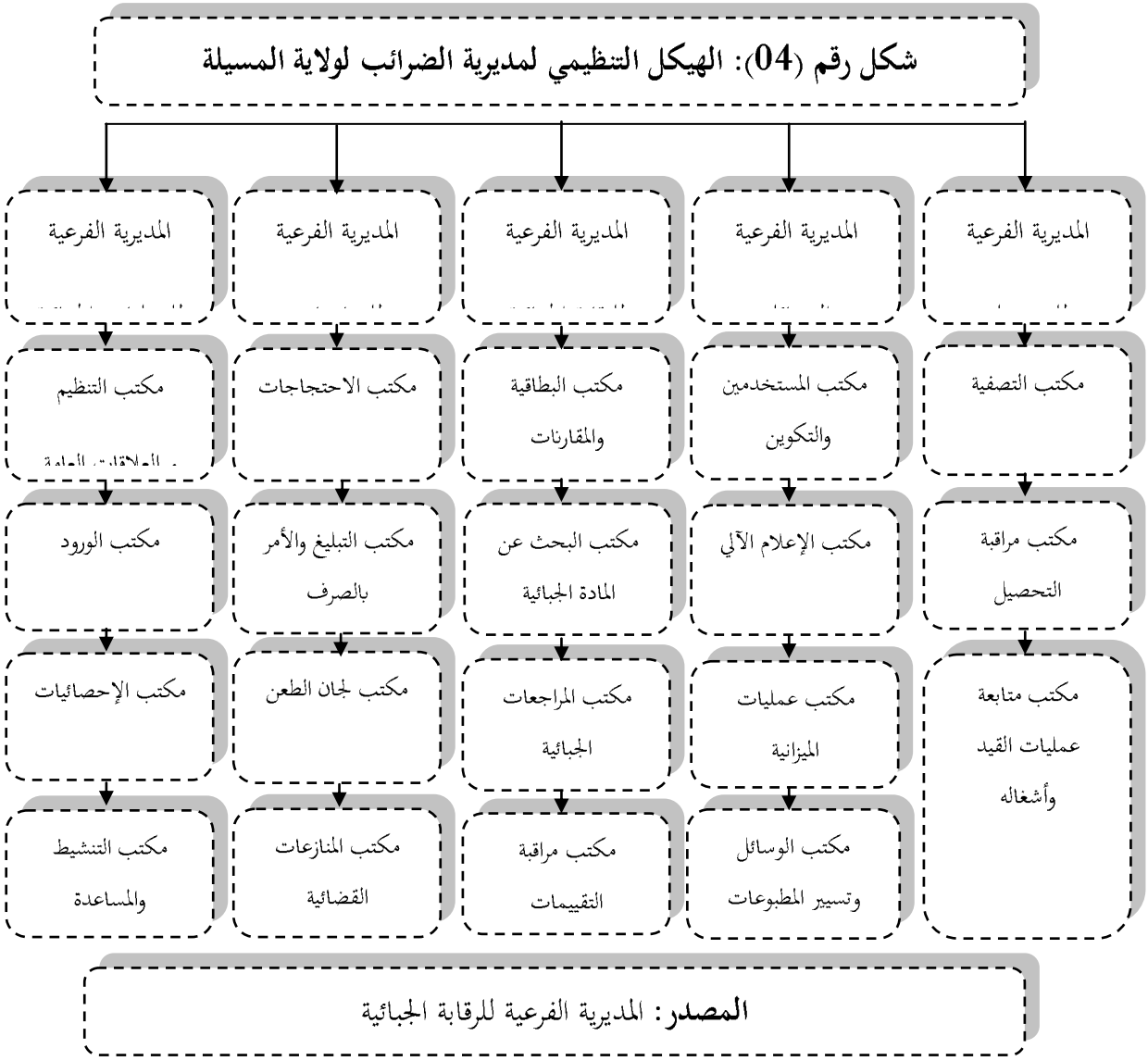

المصدر: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

المطلب الثاني: تنظيم مديرية الضرائب لولاية المسيلة

تظم مديرية الضرائب لولاية المسيلة خمسة مديريات فرعية تتمثل فيما يلي:

أولا: المديرية الفرعية للوسائل والمديرية الفرعية للعمليات الجبائية

1.المديرية الفرعية للوسائل:

1.1.هيكلها: مهمتها تسيير الوسائل العامة ، المالية والموارد البشرية وتظم:

- مكتب المستخدمين والتكوين؛
- مكتب عمليات الميزانية؛

- مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف؛
- مكتب الإعلام الآلي.

1.1.مهامها:وتكلف بتسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب، والسهر على نفيذ البرامج المعلوماتية وتنسقيها ،كذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل، كما أنها تعمل على تسيير:

1.1.1.مكتب المستخدمين والتكوين: ويكلف بالسهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين، وإنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

2.1.11.مكتب عمليات الميزانية: ويكلف بـ:

- القيام في حدود صلاحياته، بتنفيذ العمليات الميزانية ؛
- تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص المخول له؛
- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع، الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب؛
- الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

3.1.1.مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف: ويكلف بتسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

4.1.1.مكتب الإعلام الآلي: ويكلف بالتنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي، ولمحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.

2.المديرية الفرعية للعمليات الجبائية:

1.2.هيكلها: مهمتها تأسيس الضريبة وتظم:

- 13مفتشية الضرائب موزعة علي الدوائر منها 03 على مستوى دائرة المسيلة و03 على مستوى دائرة بوسعادة وتظم كل مفتشية ما يلي:
  - رئيس مفتشية؛
  - مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة؛

- مصلحة المداخيل والأشخاص الطبيعيين؛
- مصلحة الجباية العقارية؛
- مصلحة التدخلات.

- مفتشية التسجيل والطابع.

2.2.مهامها: وتكلف بتنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار، والتكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبته ومتابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة، كما أنها تعمل على تسيير:

1.2.2.مكتب الجداول، ويكلف بالتكفل بالجداول العامة والتصديق عليه، والتكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.

2.2.2.مكتب الإحصائيات، ويكلف باستلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية، ومركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل والوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

3.2.2.مكتب التنظيم والعلاقات العامة، ويكلف باستلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الاعتمادات، ومتابعة الأنظمة الجبائية الخاصة والامتيازية، ونشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.

4.2.2.مكتب التنشيط والمساعدة، ويكلف بضمان التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وكذا بتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها ومتابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها.

ثانيا: المديرية الفرعية للتحصيل والمديرية الفرعية للرقابة الجبائية

1.المديرية الفرعية للتحصيل:

1.1.هيكلها: مهمتها تحصيل الضرائب، الغرامات والرسوم وتضم:

- مكتب مراقبة التحصيل؛
- مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله؛
- مكتب التصفية؛

- 11قباضة الضرائب موزعة على الدوائر منها 02 على مستوى دائرة المسيلة و02 على مستوى دائرة بوسعادة وكل قباضة تظم:
  - القابض؛
  - الوكيل المفوض للقابض؛
  - مصلحة المحاسبة؛
  - مصلحة المتابعات؛
  - الصندوق.

2.1.مهامها: تكلف بـ:

- التكفل بالجداول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم ،كل ناتج آخر أو أتاوى؛
- متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة؛
- التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لا سيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي؛
- مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.

كما أنها تعمل على تسيير:

1.2.1.مكتب مراقبة التحصيل، ويكلف بدفع نشاطات التحصيل والمحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات، وإعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.

2.2.1.مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله، ويكلف بضمان:

- متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها؛
- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة؛
- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها؛
- ضمان إعداد وتأشير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

3.2.1.مكتب التصفية، ويكلف بضمان:

- مراقبة التكفل بالجداول العامة وبسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية؛
- استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها؛
- مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة؛
- التكفل بجداول القبول في الإرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، ومراقبة كل ذلك.

2.المديرية الفرعية للرقابة الجبائية:

1.2.هيكلها: مهمتها الرقابة الجبائية وتظم:

- مكتب البحث عن المعلومات الجبائية؛
- مكتب البحث عن المعلومات الجبائية؛
- مكتب البطاقية والمقارنات؛
- مكتب المراجعات الجبائية؛
- مكتب مراقبة التقييمات؛
- فرقة التحقيقات الجبائية؛
- محققي التقويمات محققي المحاسبة.

2.2.مهامها: وتكلف بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها وهي تعمل على تسيير:

1.2.2.مكتب البحث عن المعلومة الجبائية ، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بـ:

- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها؛
- تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الإطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية.

2.2.2.مكتب البطاقيات والمقارنات، ويكلف بـ :

- تكوين وتسيير مختلف البطاقيات الممسوكة؛
- التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة؛

- مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

3.2.2.مكتب المراجعات الجبائية، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بضمان:

متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة؛

تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة؛

إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

4.2.2.مكتب مراقبة التقييمات، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف:

- استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا؛
- المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية (التنطيق)؛
- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

ثالثا: المديرية الفرعية للمنازعات

1.هيكلها: وتظم:

- مكتب الاحتجاجات؛
- مكتب لجان الطعن؛
- مكتب المنازعات القضائية؛
- مكتب التبليغ والأمر بالصرف.

2.مهامها: وتكلف بضمان:

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية، وتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة؛
- معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة؛
- تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية.

وهي تعمل على تسيير:

1.2. مكتب الاحتجاجات، ويكلف باستلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة، واستلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

2.2.مكتب لجان الطعن، ويكلف بدراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقد يمها للجان المصالحة والطعن النزاعي أو الإعفائي المختص، وتلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.

3.2.مكتب المنازعات القضائية، ويكلف بإعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة، والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة.

4.2. مكتب التبليغ والأمر بالصرف ويكلف بتبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن، والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك.

المطلب الثالث: تنظيم المركز الجواري للضرائب

تضم ولاية المسيلة مركز جواري للضرائب وحيد وهو قيد الاستلام ويضم ستة 06 مراكز جوارية في طور الإنجاز وهي: المسيلة، بوسعادة، مقرة، سيدي عيسى، حمام الضلعة، عين الملح وكل مركز من المراكز الجوارية يتكون من:

1.رئيس المركز.

2.المصلحة الرئيسية للتسيير: وتضم

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع البناء والإشغال العمومية؛
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛
- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

3.المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: وتضم

- مصلحة البطاقيات والمقارنات؛

- مصلحة البحث عن المادة الضريبية؛
- مصلحة التدخلات.

4.المصلحة الرئيسية للمنازعات: وتضم

- مصلحة الاحتجاجات؛
- مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية؛
- مصلحة التبليغ والأمر بالدفع.

5.القباضة (القابض): وتضم

- مصلحة الصندوق؛
- مصلحة المحاسبة؛
- مصلحة المتابعات.

6.المصالح المشتركة: وتضم

- مصلحة الاستقبال والإعلام؛
- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل.

والجدير بالذكر أن القباضات والمتفشيات تزاول مهامها إلى غاية فتح مركز الضرائب والمراكز الجوارية

المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج التحقيق الجبائي ودوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

سنتطرق في هذا المبحث لدراسة ملف جبائي على مستوى المديرية لشركة شملتها الرقابة الجبائية من خلال التعريف به وعرض مختلف قوائمها المالية واختيار والحكم على جودة المعلومات المحاسبية المطلب الأول: إجراءات التحقيق في جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: إجراء عرض وتقديم المؤسسة محل التحقيق

أولا: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة (التحقيق الجبائي)

شركة ذات المسؤولية المحدودة للشخص الوحيد – **الفا نوتري فارما** EURL ALPHA NUTRI FARMA – بدأت نشاطها بتاريخ : 2016/02/03 بحي سليمان عميرات محل رقم 01 بوسعادة- المسيلة برأسمال قدره 100.000دج، ويتمثل موضوع نشاطها في استيراد وتصدير كل المواد الكيميائية والمواد الشبه صيدلانية والوضعية الجبائية للمؤسسة هي كما يلي:

1.الضرائب مباشرة :

تخضع المؤسسة للضريبة الأرباح على الشركات بناء على المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، إضافة للرسم على النشاط الصناعي والتجاري حسب حجم المعاملات وفقا للمواد 217 – 219 من نفس القانون، ولكون المكلف يشغل عمالا فهو مكلف بالضريبة على الأجور والرواتب حسب المواد: 66- 75 من نفس القانون، كما تخضع المؤسسة للحقوق الطابع حسب المادة 100 من قانون الطابع

2. الرسوم على رقم الأعمال :

نظرا لطبيعة النشاط الذي تمارسه الشركة فهي مكلفة إجباريا بالرسم على القيمة المضافة حسب المادتين :4 و5 من قانون الرسم على رقم الأعمال على جميع المبالغ المحققة.

3.التخفيضات المادية والمالية:

للشركة الحق في تخفيض الرسوم التي تحملتها مشترياتها حسب ما جاء في المادة 14 من قانون الرسوم على رقم الأعمال حسب المواد 29,32,37,33 من قانون الرسم على القيمة المضافة مع احترام الشروط الشكلية والموضوعية في استعمال هذه المشتريات

ثانيا: إرسال الإشعار بالتحقيق إلى المكلف

بعد الموافقة النهائية على برمجة هذا المكلف ضمن برنامج المراقبة الجبائية، أين يكلف أحد أعوان مديرية الضرائب الولائية برتبة مفتش رئيسي بالمهمة، حيث يقوم بمجموعة من الإجراءات والشروط.

من الشروط الإلزامية لهذا التحقيق إرسال إشعار بالتحقيق مرفوقا بميثاق المكلف ثم إرسال بالتحقيق في المحاسبة رقم 425 المؤرخ في 2021/06/05 والمسلم في اليد في نفس اليوم ومن اهم المعلومات التي يتضمنها الإشعار:

- اسم وعنوان المكلف X
- طبيعة ونوع النشاط الممارس: استيراد
- تاريخ استلام الإشعار: 2021/06/05
- تاريخ استلام الإشعار من طرف المعني: 2021/06/05 يدا بيد
- تاريخ التدخل بعين المكان (إلى مقر المؤسسة) 2021/06/17 وإنجاز محاضر التثبيتات والمخزونات التي بحوزة المؤسسة والاطلاع على السجلات المحاسبية ودفتر الجرد ودفتر اليومية التي تنص عليه المواد 9 و10 و11 من القانون التجاري.
- السنوات الأربعة المعنية بالتحقيق في معلوماتها المحاسبية (2017-2018-2019-2020)

ثالثا: الضرائب والرسوم المعنية بالتحقيق:

الرسم على النشاط المهني (TAP) حسب المواد 217، 219، 222، 224 من قانون الضرائب المباشرة.

الضريبة على أرباح الشركات (IBS) حسب المواد 135، 136، 150 من نفس القانون.

الضريبة على الأجور والرواتب (IRG/S) حسب المواد 66، 75 من نفس القانون.

الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة (IRCM) من نفس القانون.

الرسم على القيمة المضافة (TVA) حسب المواد 2،4، 5، 29 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

توقيع كل من رئيس فرقة التحقيق المحاسبي والعون المفتش الذي يتولى التحقيق.

المطلب الثاني: إعداد كشوف مالية لمقارنة عناصر الأصول والخصوم بحسابات النتائج للسنوات الأربعة

يقوم المحقق الجبائي بإعداد كشف يلخص عناصر أصول وخصوم ميزانيات السنوات المعنية بعملية التحقيق، هذا الجدول يمكن من إجراء مقارنات لعناصر الميزانية وكشف آخر يتضمن بعض المعلومات المحاسبية وخاصة تلك المتعلقة بالنتائج الوسطية والنهائية المحققة خلال السنوات المعنية بالتحقيق، مدعومة ببعض الهوامش والنسب المفسرة والمبررة لبعض النتائج والوضعيات بغية التحقق من صدق المعلومة المحاسبية المصرح بها

أولا: إعداد كشف لعناصر الميزانية:

يقوم المحقق الجبائي بإعداد كشف لعناصر الأصول والخصوم للفترة محل المراقبة (2017-2020) لمقارنة نسبة التغير في عناصر الميزانية من سنة لأخرى للتأكد من صحة المعلومات المحاسبية الموجودة في الكشف من خلال مقارنتها بالوثائق الثبوتية لأسباب التغير والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (01) يبين كشف عناصر الأصول والخصوم للفترة 2017-2020

ACTIF	2017	2018	2019	2020
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	-
Ecart d'acquisition – goodwill positif ou négatif	-	-	-	-
Immobilisations incorporelles	-	-	-	-
Immobilisations corporelles	-	-	-	-
Terrains	-	-	-	
Bâtiments				
AMORTISSEMENT ET PROVISION				
Autres immobilisations corporelles	517000	517 000	6 171 000	6 171 000
AMORTISSEMENT ET PROVISION	-	77 550	249 333	1 457 683
Immobilisations en concession	-	-	-	-
Immobilisations encours	-	-	-	-
Immobilisations financières	-	-	-	-
Titres mis en équivalence	-	-	-	-
Autres participations et créances rattachées	-	-	-	-
Autres titres immobilisés	-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers non courants	-	-	-	-

Impôts différés actif	-	-	-	-
TOTAL ACTIF NON COURANT	517000	439450	5 921 667	4 713 317
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	1344557	8741884	11573784	11570023
Provisions et produits constatés d'avance	-	-	-	-
Créances et emplois assimilés		-	-	-
Clients	4208119	8728099	11 789 263	6 296 594
Autres débiteurs	11110591	951046	30 408 333	21 839 800
Impôts et assimilés	6 000	944 627	244 788	823 107
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	-
Disponibilités et assimilés	-	-	-	-
Placements et autres actifs financiers courants	-	-	-	-
Trésorerie	7976 496	581 055	1 235 115	9 616 995
TOTAL ACTIF COURANT	24645763	19946711	55 251 283	50 146 519
TOTAL GENERAL ACTIF	25162763	20386161	61 172 950	54 859 836
PASSIF	2017	2018	2019	2020
CAPITAUX PROPRES :	-	-	-	-
Capital émis	100 000	100 000	100 000	100 000
Capital non appelé	-	-	-	
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)		33 803	81 415	300 404
Ecarts de réévaluation	-	-	-	-
Ecart d'équivalence (1)	-	-	-	-
Résultat net - Résultat net part du	395 487	606 153	3 180 984	3 751 693

groupe (1)				
Autres capitaux propres – Report à nouveau	- 43 189	-	-	2 961 995
Part de la société consolidante (1)	-	-	-	–
Part des minoritaires (1)	-	-	-	–
TOTAL I	452 298	739 956	3 362 399	7 114 092
PASSIFS NON-COURANTS :	-	-	-	–
Emprunts et dettes financières	–	–	–	-
Impôts (différés et provisionnés)	-	-	-	–
Autres dettes non courantes	-	-	-	–
Provisions et produits constatés d'avance	-	-	-	–
TOTAL II	-	-	-	-
PASSIFS COURANTS :	-	-	-	–
Fournisseurs et comptes rattachés	3927 000	919 153	440 468	103 000
Impôts	339 454	458 402	1 411 056	2 417 620
Autres dettes	20444 010	18268 648	55 959 027	45 225 124
Trésorerie Passif	-	-	-	–
TOTAL III	24710 464	19646 203	57 810 551	47 745 744
TOTAL PASSIF (I+II+III)	25162 762	20386 159	61 172 950	54 859 836

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات الملاحق 1،2،4،5،7،8،10،11

ثانيا: إعداد كشف حسابات النتائج

يقوم المحقق الجبائي بإعداد كشف لمقارنة حسابات النتائج للسنوات الأربعة محل التحقيق

جدول رقم (02): كشف لمقارنة حسابات النتائج للفترة 2017-2020.

Rubriques		2017	2018	2019	2020
Ventes de marchandises		28771653	46976111	50247993	78291240
Production vendue	Produits fabriqués	-	-	-	-
	Prestations de services	-	-	-	–
	Vente de travaux	-	-	-	-
Produits annexes		-	-	-	–
Rabais, remises, ristournes accordés		-	–	–	–
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		28771653	46976111	50247993	78291240
Production stockée ou déstockée		–	–	–	-
Production immobilisée		–	–	–	–
Subventions d'exploitation		–	–	–	–
I-Production de l'exercice		28771653	46976111	50247993	78291240
Achats de marchandises vendues		24812740	41059053	41216365	66522888
Matières premières		15000	234880	217570	–
Autres approvisionnements		-	-	-	-
Variations des stocks		-	-	-	-
Achats d'études et de prestations de services		-	-	-	-
Autres consommations		-	-	-	-

Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		-	–	-	-
Services exterieurs	Sous-traitance générale	-	-	-	-
	Locations	-	63546	2220000	2887000
	Entretien, réparations et maintenance	-	-	-	-
	Primes d'assurances	-	-	-	99791
	Personnel extérieur à l'entreprise	-	-	-	-
	Rémunération d'intermédiaires et honoraries	-	100800	127200	171200
	Publicité	-	-	-	-
	Déplacements, missions et receptions	-	-	-	
Autres services		2776303	3094837	264522	258451
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs		-	-	-	-
II-Consommations de l'exercice		27604043	44553116	44045657	69939330
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I–II)		1 167 610	2422995	6202 336	8351 910
Charges de personnel		217727	240905	329378	537 312
Impôts et taxes et versements assimilés		403125	692672	791798	1131677
IV-Excédent brut d'exploitation		546758	1489418	5081160	6682 921
Autres produits opérationnels		-	36 810	148 364	-
Autres charges opérationnelles		27491	496432	677955	347224

Dotations aux amortissements	-	77550	171783	1208350
Provision	-	-	-	-
Pertes de valeur	-	-	-	-
Reprise sur pertes de valeur et provisions	-	-	-	-
V- Résultat opérationnel	519267	952246	4379786	5127347
Produits financiers	-	–	-	-
Charges financiers	-	-	-	-
VI- Résultat financier	-	-	-	-
VII- Résultat ordinaire (V+VI)	519 267	952 246	4379 786	5 127 347
Eléments extraordinaires (produits) (*)	–	–	–	–
Eléments extraordinaires (Charges) (*)	–	–	–	–
VIII- Résultat extraordinaire	519267	952246	4 379786	5127347
Impôts exigibles sur resultants	123 781	346 093	1 198 800	1375 652
Impôts différés (variations) sur résultats	–	–	–	–
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	395486	606153	3 180986	3751695
RIENTEGRATION	123781	724975	1429 786	1539277
DEDUCTION	43189	-	–	–
IX - RESULTAT FISCALE - BENEF OU DEFIC DE EXERCICES	476078	1331 128	4 610 772	5290 972
% NET	1,65%	2,83%	9,18%	6,76%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على جداول حسابات النتائج الملاحق 3،6،9،12

المطلب الثالث: اختبار والحكم على جودة المعلومات المحاسبية

بعد مباشرة عملية التحقيق وإعداد الكشوف المالية تأتي مرحلة التالية المتمثلة في فحص المعلومات المحاسبية واختبار الخصائص النوعية لجودة للمعلومات المحاسبية.

أولا: فحص المعلومات المحاسبية من ناحية الشكل والمضمون

تمت عملية الرقابة الجبائية للفترة 2017-2020 من طرف فرقة التحقيق الأولي على مستوى مديرية الضرائب لولاية المسيلة وتولى ذلك عون برتبة مفتش رئيسي حيث قام بتسجيل الملاحظات التالية:

1.من حيث الشكل :

يتبع المحاسب طريقة النظام المحاسبي الممركز والدفاتر المقدمة هي:

-دفتر اليومية : مصادق وموقع عليه من طرف رئيس محكمة بوسعادة بتاريخ 2016/05/26 ويحتوي على 200 ورقة تحت رقم : 2016/102.

- دفتر الجرد: مصادق وموقع عليه من طرف رئيس محكمة بوسعادة بتاريخ 2016/05/26 ويحتوي على **48** ورقة تحت رقم : 2016/103.

- دفتر الأجور : مصادق وموقع عليه من طرف رئيس محكمة بوسعادة بتاريخ 2013/01/06 ويحتوي على **48** ورقة تحت رقم :2016/104.

- الدفاتر المساعدة : هده الدفاتر ممسوكة بطريقة الإعلام الآلي وهي دفتر المشتريات، دفتر المبيعات، دفتر البنك.

2.من حيث المضمون :

1.2.الإيرادات: تتمثل إيرادات الشركة في مبيعاتها من السلع المشترات وهي مفصلة حسب فواتير البيع والمكلف يودع تصريحاته في آجالها القانونية

2.2.المصاريف: بصفتها شركة لاستيراد المواد الكيميائية والمواد الشبه صيدلانية فان مصاريفها تتمثل في مشتريات هذه السلع والمصاريف المتعلقة بها وضرائب الاستغلال المستحقة إضافة إلى المصاريف الأخرى وجميع هذه المصاريف مثبتة بفواتير غير أنه تم رفض بعض الأعباء لعدم وجود ما يبررها ولأن هذه التكاليف والأعباء غير مخصصة مباشرة للاستغلال

3.التقييم العام للمحاسبة :

المحاسبة المقدمة من طرف المكلف خلال السنوات الأربعة محل التحقيق مقبولة شكلا ومضمونا وذلك لعدم وجود أخطاء من شأنها أن تمس بمصداقية التسجيلات المحاسبية .

ثانيا: دراسة الأعباء :

1.السنة المالية 2017:

جدول رقم (03): الأعباء المرفوضة لسنة 2017 للملف محل التحقيق (الوحدة: دج)

الرقم	التاريخ	المبلغ
32/2017	31/12/2017	300 000
المجموع		300 000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحقيق في المحاسبة

من خلال الجدول أعلاه ومن خلال التحقيق الجبائي تم رفض عملية واحدة سنة 2017 بمبلغ 300.000دج المتعلقة بالكراء جرار بمقطورة لعدم وجود ما يبررها، لأن طبيعة السجل التجاري لا تتلاءم مع طبيعة العملية.

2.السنة المالية 2018:

جدول رقم (04): الأعباء المرفوضة لسنة 2018 للملف محل التحقيق(الوحدة: دج)

الرقم	التاريخ	المبلغ
4	24/12/2018	540 000
11	15/01/2018	83 000
14	15/02/2018	83 000
17	28/02/2018	83 000
40	15/05/2018	83 000
43	31/05/2018	83 000
71	31/08/2018	83 000
80	15/10/2018	83 000
85	31/10/2018	83 000
المجموع		1 204 000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحقيق في المحاسبة

من خلال الجدول أعلاه ومن التحقيق الجبائي تم رفض عدة مصاريف خلال سنة 2018 والمتعلقة بكراء معدات نقل لعدم وجود ما يبررها والمتمثلة في مبلغ 83.000دج ناتج عن عملية تأجير خلال شهر جانفي، فيفري، ماي، أوت، أكتوبر دون وجود وثائق تبريرية لذلك، وعملية تسديد تمت عن طريق تحويل بنكي خلال شهر ديسمبر بمبلغ 540.000دج، ما جعل هذه الأعباء مرفوضة وجب إعادتها للوعاء الضريبي كإيرادات.

3.السنة المالية 2019:

جدول رقم (05): الأعباء المرفوضة لسنة 2019 للملف محل التحقيق(الوحدة: دج)

الرقم	التاريخ	المبلغ
4	07/01/2019	50 000
21	12/05/2019	50 000
64	28/08/2019	50 000
18	31/01/2019	83 000
55	30/04/2019	83 000
74	31/07/2019	83 000
88	31/08/2019	83 000
130	30/11/2019	83 000
المجموع		565 000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحقيق في المحاسبة

من خلال الجدول أعلاه ومن التحقيق الجبائي تم رفض عدة مصاريف خلال سنة 2019 المتعلقة بالكراء والنقل لعدم وجود ما يبررها والمتمثلة في رفض مبلغ أعباء يقدر بـ50.000دج خاص بمصاريف النقل في شهر جانفي ونفس المبلغ في شهر ماي وأوت أين تم تسجيل الأعباء قبل عملية الشراء، ومبلغ إيجار يقدر بـ83.000دج متساوي خلال الأشهر جانفي أفريل، جويلية، نوفمبر، أين تم تسجيله خلال هذه الأشهر على أساس أنه أعباء متعلقة بإيجار دون وجود ما يبررها.

4.السنة المالية 2020:تم رفض المصاريف المتعلقة بالكراء والنقل لعدم وجود ما يبررها والجدول الموالي يبين ذلك

جدول رقم (06): الأعباء المرفوضة لسنة 2020 للملف محل التحقيق (الوحدة: دج)

الرقم	التاريخ	المبلغ
18	31/01/2020	83 000
34	29/02/2020	83 000
45	31/03/2020	83 000
55	30/04/2020	83 000
57	17/05/2020	83 000
63	31/05/2020	83 000
74	30/06/2020	83 000
91	31/08/2020	83 000
98	30/09/2020	83 000
107	15/11/2020	83 000
المجموع		830 000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحقيق في المحاسبة

من خلال الجدول أعلاه ومن التحقيق الجبائي تم رفض عدة مصاريف خلال سنة 2020 المتعلقة بالكراء والنقل لعدم وجود ما يبررها والمتمثلة في رفض مبلغ أعباء يقدر بـ 83.000دج أين تم تسجيله خلال هذه الأشهر على أساس أنه أعباء متعلقة بإيجار دون وجود ما يبررها.

ثالثا: دراسة المشتريات:

جدول رقم (07): تأسيس الإستهلاكات (الوحدة: دج)

البيان/السنوات	2017	2018	2019	2020
المخزون الأولي	3893170	1276557	9292239	11573783
المشتريات المصرح بها	22196127	48378 259	44194385	66519128
المشتريات المستخرجة	22196127	48378259	44194385	66519128
المخزون النهائي	1276557	9292239	11573783	5117800
الاستهلاك المصرح به	24812740	40362577	41912841	72975111
الاستهلاك المستخرج	24812740	40362577	41912841	72975111
الفارق	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحقيق في المحاسبة

من خلال الجدول أعلاه ومن التحقيق الجبائي اتضح أن المشتريات المصرح بها هي نفسها المشتريات المستخرجة من التحقيق الجبائي خلال الفترة 2017-2020 محل التحقيق وهذا ما جعل من الاستهلاك المصرح به مساويا للاستهلاك المستخرج لنفس الفترة، وهذا ما يثبت عدم وجود فروقات لنفس الفترة السابقة

رابعا: دراسة المخزونات:

1.السنة المالية 2017:

- المخزون النهائي المستخرج= (مخزون أول مدة + المشتريات) – المبيعات
- الفارق= مخزون نهائي مصرح به- مخزون نهائي مستخرج

جدول رقم (08) يبين المخزون النهائي المستخرج بعد التحقيق لسنة 2017

البيان	مخزون أول المدة	المشتريات	كميات مباعة	مخزون نهائي مستخرج	مخزون نهائي مصرح به	الفارق
NUSANA ACID O 25 KG	150	860	976	34	34	0
NUSANA TOX ADV 25 KG	400	1315	1618	97	97	0
NUSANA ACID P 25 KG	150	1165	1254	61	61	0
NUSANA ALPHA CID 5 L	200	800	1000	0	0	0
NUSANA ALPHA CID 25 L	100	320	392	28	28	0
NUSANA TOX	0	860	816	44	44	0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحقيق في المحاسبة

من خلال الجدول أعلاه ومن التحقيق الجبائي اتضح أن خلال سنة 2017 لا توجد فروقات بين المخزون النهائي المصرح به في محاسبة المكلف أو الملف محل التحقيق والمخزون النهائي المستخرج من عملية الرقابة الجبائية.

2.السنة المالية 2018:

جدول رقم (09) يبين المخزون النهائي المستخرج بعد التحقيق لسنة 2018

البيان	مخزون أول المدة	المشتريات	كميات مباعة	مخزون نهائي مستخرج	مخزون نهائي مصرح به	الفارق
NUSANA ACID O 25 KG	34	1040	874	200	200	0
NUSANA TOX ADV 25 KG	97	3220	2984	333	333	0
NUSANA ACID P 25 KG	61	1040	901	200	200	0
NUSANA ALPHA CID 5 L	-	800	605	195	195	0
NUSANA ALPHA CID 25 L	28	365	393	0	0	0
NUSANA TOX	44	2240	2224	60	60	0
MINAZEL PLUS	0	840	0	840	840	0
NUSANA ALPHATOX	-	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحقيق في المحاسبة

من خلال الجدول أعلاه ومن التحقيق الجبائي اتضح أن خلال سنة 2018 لا توجد فروقات بين المخزون النهائي المصرح به في محاسبة المكلف أو الملف محل التحقيق والمخزون النهائي المستخرج من عملية الرقابة الجبائية.

3.السنة المالية 2019:

جدول رقم (10) يبين المخزون النهائي المستخرج بعد التحقيق لسنة 2019

البيان	مخزون أول المدة	المشتريات	كميات مباعة	مخزون نهائي مستخرج	مخزون نهائي مصرح به	الفارق
NUSANA ACID O 25 KG	200	1600	1160	640	640	0
NUSANA TOX ADV 25 KG	333	1000	1273	60	60	0
NUSANA ACID P 25 KG	200	1080	1080	200	200	0
NUSANA ALPHA CID 5 L	195	400	595	0	0	0
NUSANA ALPHA CID 25 L	0	200	160	40	40	0
NUSANA TOX	60	1840	1600	300	300	0
MINAZEL PLUS	840	2520	2870	490	490	0
NUSANA ALPHATOX ADV	0	520	0	520	520	0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحقيق في المحاسبة

من خلال الجدول أعلاه ومن التحقيق الجبائي اتضح أن خلال سنة 2019 لا توجد فروقات بين المخزون النهائي المصرح به في محاسبة المكلف أو الملف محل التحقيق والمخزون النهائي المستخرج من عملية الرقابة الجبائية.

4.السنة المالية 2020:

جدول رقم (11) يبين المخزون النهائي المستخرج بعد التحقيق لسنة 2020

البيان	مخزون أول المدة	المشتريات	كميات مباعة	مخزون نهائي مستخرج	مخزون نهائي مصرح به	الفارق
NUSANA ACID O 25 KG	640	5260	5484	416	416	0
NUSANA TOX ADV 25 KG	60	0	60	0	0	0
NUSANA ACID P 25 KG	200	0	200	0	0	0
NUSANA ALPHA CID 5 L	0	200	200	0	0	0
NUSANA ALPHA CID 25 L	40	460	435	65	65	0
NUSANA TOX	300	0	300	0	0	0
MINAZEL PLUS	490	5880	4690	1680	1680	0
NUSANA ALPHATOX	0	1080	1040	40	40	0
NUSANA ALPHATOX ADV	520	540	970	90	90	0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحقيق في المحاسبة

من خلال الجدول أعلاه ومن التحقيق الجبائي اتضح أن خلال سنة 2020 لا توجد فروقات بين المخزون النهائي المصرح به في محاسبة المكلف أو الملف محل التحقيق والمخزون النهائي المستخرج من عملية الرقابة الجبائية.

خامسا: مراجعة رقم الأعمال

نتـائج التحقيــق المحــاسبي:

جدول رقم (12) يبين رقم الأعمال المستخرج بعد التحقيق للفترة 2017-2020

البيان/السنوات	2017	2018	2019	2020
رقم الأعمال المستخرج	28771653	46976111	50247993	78291240
رقم الأعمال المصرح به	28771653	46976111	50247993	78291240
الفارق	0	0	0	0
الرسم TAP	2%	2%	2%	2%
الضريبة	0	0	0	0
نسبة العقوبة	10%	10%	10%	10%
العقوبة	0	0	0	0
المجموع العام	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحقيق في المحاسبة

من خلال الجدول أعلاه ومن التحقيق الجبائي للشركة محل الرقابة الجبائية للفترة 2017-2020 اتضح رقم الأعمال المستخرج يساوي رقم الأعمال المصرح به خلال فترة الرقابة، وعلى هذا الأساس لا يمكن تأسيس الرسم على النشاط المهني أو عقوبة تأخير على هذا النوع من الضرائب.

سادسا: اختبار الخصائص النوعية المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية:

بعد اختبار المعلومات المحاسبية من ناحية الشكل والمضمون وبعد تسجيل الملاحظات، سنحاول اختبار هذه المعلومات من أجل التأكد من الخصائص النوعية لها، ومنه الحكم على مدى تمتعها بالجودة اللازمة.

1.الخصائص الأساسية:

1.1.خاصية الملاءمة:

المعلومات المحاسبية التي تم الحصول عليها يمكن القول أنها متناسبة مع شكل إعداد القوائم المالية، لكنها تحتوي على مجموعة من الأخطاء والتي تؤثر على عملية اتخاذ القرار، وبالتالي لا يمكن القول أنها تتمتع بخاصية الملاءمة.

2.1.خاصية الموثوقية:

المعلومات المحاسبية المتحصل عليها تم اكتشاف مجموعة من الأخطاء والإغفالات المتعلقة أساسا بدفع أعباء غير مجدية وكذلك عدم رفض أعباء مرفوضة والتي أثرت على النتائج المحققة مثل رقم الأعمال والربح الصافي وبالتالي لا يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها ومنه فخاصية الثقة غير موجودة.

2.الخصائص الثانوية:

1.2.القابلية للمقارنة: المعلومات المحاسبية المتحصل عليها يمكن مقارنتها بمعلومات لنفس المؤسسة او مؤسسات أخرى.

2.2.القابلية للفهم

المعلومات المحاسبية المتحصل عليها تتمتع بالوضوح وعدم التعقد ومنه فكل شخص له ادنى تكوين في المحاسبة يمكنه فهمها وبالتالي خاصية الفهم محققة.

3.2.خاصية الثبات: طريقة مسك المحاسبة كانت وفق النظام المحاسبي المالي SCF مع احترام مبدا ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى.

4.2.خاصية الشمول: المعلومات المحاسبية تتمتع بالشمول لأنها تشمل كل المعلومات الضرورية لتحديد الضرائب والرسوم الواجبة الدفع.

المبحث الثالث: التعديلات المطبقة واثرها على الضرائب والرسوم

بعد دراسة وتحليل نتائج التحقيق الجبائي ومعرفة دوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، يمكن توضيح وشرح التعديلات المطبقة واثرها على الضرائب الرسوم.

المطلب الأول: التعديلات المطبقة لتحسين جودة المعلومة المحاسبية في تحديد مقدار الضرائب

وقد تم تحديد طريقة التعديل وفق ما يلي:

أولا: تشكيل الأرباح:

1.تأسيس الضريبة على أرباح الشركات:

بما ان خلال فترة التحقيق الجبائي هناك أعباء مرفوضة، فإنه يجب على المحقق الجبائي إعادة تشكيل الأرباح (الوعاء الضريبي) من أجل حساب الضريبة على الشركات المتملص منها وعقوبة التأخير، وقد تم الاعتماد على الصيغ التالية:

- الربح المشكل = الربح المصرح به + الأعباء غير القابلة للخصم + الفرق في رقم الأعمال المفوتر – الرسم على النشاط المهني الناتج عن الفرق في رقم الأعمال المفوتر.
- نسبة الضريبة (IBS)= الربح المشكل×26%
- العقوبة= نسبة العقوبة × الضريبة
- المجموع العام= العقوبة + الضريبة

جدول رقم (13): الربح ومقدار الضريبة المستخرجة من التحقيق الجبائي للفترة 2017–2020(الوحدة: دج)

البيان/السنوات	2017	2018	2019	2020
رقم الأعمال المستخرج	28771653	46976111	50247993	78291240
رقم الأعمال المصرح به	28771653	46976111	50247993	78291240
الفارق	0	0	0	0
إيرادات غير مصرح بها	0	0	231065	0
الربح المصرح به	476078	1331128	4610772	5290 972
أعباء مرفوضة	300000	1204000	565000	830000
الربح المستخرج	776078	2535128	5406837	6120972
الربح المصرح به	476078	1331128	4610772	5290972
الفرق	300000	1204000	796065	830000
نسبة الضريبة (IBS)	26%	26%	26%	26%
الضريبة	78000	313040	206977	215800
نسبة العقوبة	15%	25%	25%	25%
العقوبة	11700	78260	51744	53950
المجموع العام	89700	391300	258721	269750

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول (3)، (4)، (5)، (6)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الأعباء المرفوضة خلال سنة 2017 هي 300.000دج، وعليه يجب إعادة تشكيل الوعاء بقيمة هذا المبلغ وتشكيل IBS بمبلغ 78.000دج (300.000×0,26=78.000دج) وهو مبلغ الضريبة المتملص منها خلال هذه السنة، مع عقوبة التأخير المقدرة بـ 11.700دج (78.000×0,15=11.700دج، تم تطبيق نسبة 15% لأن مبلغ الحقوق المتملص منها أقل من 200.000دج)

أما الأعباء المرفوضة خلال سنة 2018 هي 1.204.000دج، وعليه يجب إعادة تشكيل الوعاء بقيمة هذا المبلغ وتشكيل IBS بمبلغ 313.040دج (1.204.000×0,26=313.040دج) وهو مبلغ الضريبة المتملص منها خلال هذه السنة، مع عقوبة التأخير المقدرة بـ 78.260دج (313.040×0,25=78.260دج، تم تطبيق نسبة 25% لأن مبلغ الحقوق المتملص منها أكبر من 200.000دج)

بالنسبة لسنة 2019 فإن الأعباء المرفوضة هي 796.065دج، وعليه يجب إعادة تشكيل الوعاء بقيمة هذا المبلغ وتشكيل IBS بمبلغ 206.977دج (796.065×0,26=206.977دج) وهو مبلغ الضريبة المتملص منها خلال هذه السنة، مع عقوبة التأخير المقدرة بـ 51.744دج (206.977×0,25=51.744دج، تم تطبيق نسبة 25% لأن مبلغ الحقوق المتملص منها أكبر من 200.000دج)

أما خلال سنة 2020 فقد كانت الأعباء المرفوضة تقدر بـ830.000دج، وعليه يجب إعادة تشكيل الوعاء بقيمة هذا المبلغ وتشكيل IBS بمبلغ 215.800دج (830.000×0,26=215.800دج) وهو مبلغ الضريبة المتملص منها خلال هذه السنة، مع عقوبة التأخير المقدرة بـ 53.950دج (215.800×0,25=53.950دج، تم تطبيق نسبة 25% لأن مبلغ الحقوق المتملص منها أكبر من 200.000دج)

وعليه فإن الضريبة على أرباح الشركات المستحقة الدفع لمصالح الضرائب مع العقوبة للفترة محل التحقيق الجبائي هي: (11.700+78.000)+ (78.260+313.040)+ (51.744+206.977)+ (53.950+215.800)= **1.009.471دج**

ثانيا: الاقتطاع من المصدر لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة:

إن الشركة محل الرقابة الجبائية هي شركة ذات مسؤولية محدودة للشخص الوحيد، والربح الموزع يخض للضريبة على الدخل الإجمالي صنف رؤوس الأموال المنقولة، وحسب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإن نسبة الضريبة تقدر بـ15% والجدول الموالي يوضح نسبة الربح غير المصرح به خلال فترة التحقيق.

جدول رقم (14): مبلغ الضريبة لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة المستخرجة بعد التحقيق الجبائي للفترة 2017-2020 (الوحدة: دج)

البيان/السنوات	2017	2018	2019	2020
الربح الغير مصرح به	0	0	231 065	0
الضريبة IBS	0	0	60 077	0
الربح للتوزيع غير مصرح به	0	0	170 988	0
نسبة الضريبة (IRCM 15%)	15%	15%	15%	15%
الضريبة	0	0	25 648	0
نسبة العقوبة	10%	10%	25%	10%
العقوبة	0	0	6 412	0
مجموع	0	0	32 060	0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحقيق في المحاسبة

من خلال الجدول السابق ومن التحقيق الجبائي للفترة محل الدراسة، فإن عملية التحقيق الجبائي أظهرت الربح الموزع غير المصرح به خلال سنة 2019 بمبلغ 170.988دج وعليه مبلغ لضريبة على الدخل الإجمالي صنف رؤوس الأموال المنقولة تقدر بـ25.648دج (170.988×15%=25.648) مع عقوبة تأخير تقدربـ6.412دج (25.648×25%=6.412)، أما خلال السنوات المالية 2017، 2018، 2020، فقد أظهرت عملية التحقيق الجبائي تساوي الربح الموزع المصرح به مع الربح الموزع المستخرج، وعليه لا توجد حقوق واجبة الدفع على المكلف في هذا النوع من الضرائب.

المطلب الثاني: التعديلات المطبقة لتحسين جودة المعلومة المحاسبية في تحديد مقدار الرسوم

أولا: الرسم على القيمة المضافة :

جدول رقم (15) مبلغ الرسم على القيمة المضافة المستخرج بعد التحقيق الجبائي للفترة 2017-2020(الوحدة: دج)

البيان/السنوات	2017	2018	2019	2020
الرسم المستخرج	9822960	20981587	11442868	11758670
الرسم المصرح به	9822960	20981587	11442868	11758670
الرسم القابل للدمج	0	0	0	0
الرسم القابل للخصم	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحقيق في المحاسبة

من خلال الجدول أعلاه ملاحظ أن الرسم على القيمة المضافة المصرح به من طرف المكلف يساوي الرسم على القيمة المضافة المستخرج خلال عملية التحقيق الجبائي، وعليه لا توجد أي حقوق مستحقة على الشركة.

ثانيا: الرسم الواجب الدفع:

جدول رقم (16): مبلغ الضريبة لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة المستخرجة بعد التحقيق الجبائي للفترة 2017-2020(الوحدة: دج)

البيان/السنوات	2017	2018	2019	2020
رقم الأعمال المستخرج	28771653	46976111	50247993	78291240
رقم الأعمال المصرح به	28771653	46976111	50247993	78291240
الفارق	0	0	0	0
نسبة الرسم	19%	19%	19%	19%
الرسم المستحق	0	0	0	0
الرسم القابل للدمج	0	0	0	0
الرسم القابل للخصم	0	0	0	0
الرسم الواجب الدفع	0	0	0	0
نسبة العقوبة	10%	10%	10%	10%
العقوبة	0	0	0	0
المجموع العام	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحقيق في المحاسبة

ثالثا: الحقـــوق الواجبـــة الدفـع:

جدول رقم (17): الحقوق الواجبة الدفع

الحقـــوق الواجبـــة الدفـع :	839 465
غرامة الوعاء	202 066
المجموع	1 041 531

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج التحقيق في المحاسبة

خلاصة الفصل:

تلعب الإدارة الجبائية دور أساسي في الحياة الاقتصادية، وتعد طرفا لا يمكن تجاهله وغض النظر عنه، فكل مؤسسة اقتصادية كما لها التزامات مالية اتجاه دائنيها، لها التزامات جبائية اتجاه إدارة الضرائب، وهذه الالتزامات ليست مجرد مبالغ مالية تسددها المؤسسة فحسب، بل إن الأمر يتعد ذلك إلى التدخل في فرض جملة من الطرق والإجراءات الجبائية والمحاسبية لها اثر على كم ونوع المعلومات المحاسبية المنتجة من قبل كل مؤسسة وفي هذا الإطار تلعب مديرية الضرائب الولائية دورا استراتيجيا في هذا المجال، حيث تسهر على ضمان احترام وتطبيق التشريع الجبائي من خلال نظام متكامل من الإجراءات والهيئات الجبائية الولائية، من مفتشيات وقباضات بالإضافة إلى طرق الجبائية الثلاثة المتبعة على مستوى مديرية الولائية للضرائب، وتتمثل هذه الطرق في التحقيق في المحاسبة والذي يعد تحقيق معمق لمجمل المعلومات المحاسبية التي تخص المكلف المعني، ويسمح هذا التحقيق باكتشاف مواطن الأخطاء والتجاوزات كما رأينا، ولأن هذا التحقيق في المحاسبة يعتبر تحقيقا معمقا قد يأخذ وقت أطول وجهد أكثر تم استحداث نوع جديد من التحقيقات وهو التحقيق المصوب في المحاسبة والذي يقوم على فكرة العينة فيما يتعلق بالمدة ونطاق التحقيق هذا من جهة ومن جهة أخرى بسبب تعدد مجالات الغش والتهرب الجبائي وتشعبها، تم اعتماد التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة كتحقيق يتعلق بالأشخاص الطبيعيين، حيث يبحث في مصادر مداخيلهم المختلفة وتقدير واقعي للمصاريف والنفقات المعيشية والترفيهية.

الخاتمة

الخاتمة:

تعد الرقابة الجبائية من أهم الآليات والأدوات التي تملكها الإدارة الجبائية لمكافحة جميع الممارسات غير القانونية الصادرة عن المكلفين بالضريبة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالتأكد من مدى صحة المعلومات المحاسبية الخاصة بالمكلفين بالضريبة، وهذا ما يؤكد المساهمة الفعالة للرقابة الجبائية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، توافقا مع الخصائص النوعية الواجب توفرها في هذه المعلومات ومعايير جودتها ومدى تأثيرها على مستخدميها في اتخاذ قراراتهم، وهذا يتطلب من الإدارة الجبائية توفير كل الوسائل القانونية والتنظيمية والبشرية الممكنة للأجهزة المكلفة بالرقابة الجبائية بهدف الحفاظ على حقوق الخزينة العمومية.

من خلال دراستنا لموضوع اثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على كيفية عمل مديرية الرقابة الجبائية في التحقق والتأكد من جودة المعلومات المحاسبية، من خلال ه\ا البحث اقترحنا وسيلة ان تفيد إلى حد كبير وهي الرقابة الجبائية والتي على الرغم من هدفها الأساسي هو محاربة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، فمن اجل مجابهة هذه الظاهرة يجب التحقق من مدى مصداقية المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة، فقد سخرت الإدارة الجبائية كل الوسائل القانونية والتنظيمية والبشرية المتاحة للهيئات المكلفة بالرقابة الجبائية على المستوى المحلي أو الجهوي بهدف الحفاظ واسترجاع أموال الدولة المنهوبة.

وتعد طريقة التحقيق في المحاسبة عملية رقابية معمقة قمنا بدراسة حالة عليها في الجانب التطبيقي والتي تمت على مستوى مديرية الرقابة الجبائية.

اختبار الفرضيات

بالنسبة للفرضية الأولى: تساهم الرقابة الجبائية في تحسين خاصيتي الملاءمة والموثوقية في القوائم المالية غير صحيحة لان المعلومات المحاسبية لا تتمتع بخاصية الملاءمة نظرا لاحتوائها على مجموعة من الأخطاء والتي أثرت على عملية اتخاذ القرار، أما من ناحية خاصية الموثوقية فكانت غائبة نظرا للإغفالات المتعلقة أساسا بدفع أعباء غير مجدية وكذلك عدم رفض أعباء مرفوضة والتي أثرت على النتائج المحققة مثل رقم الأعمال والربح الصافي وبالتالي لا يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها.

بالنسبة للفرضية الثانية: تساهم الرقابة الجبائية في تحسين خاصيتي القابلية للمقارنة والفهم في القوائم المالية صحيحة لان المعلومات المحاسبية المتحصل عليها يمكن مقارنتها بمعلومات لنفس المؤسسة أو مؤسسات أخرى، أما من ناحية خاصية القابلية للفهم فكانت المعلومات المحاسبية المتحصل عليها تتمتع بالوضوح وعدم التعقد ومنه فكل شخص له ادنى تكوين في المحاسبة يمكنه فهمها وبالتالي خاصية الفهم محققة.

بالنسبة للفرضية الثالثة: تساهم الرقابة الجبائية في تحسين خاصيتي الثبات والشمول في القوائم المالية صحيحة لان خاصية الثبات المتمثلة في طريقة مسك المحاسبة كانت وفق النظام المحاسبي المالي SCF مع احترام مبدا ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى، أما خاصية الشمول فكانت المعلومات المحاسبية تتمتع بالشمول لأنها تشمل كل المعلومات الضرورية لتحديد الضرائب والرسوم الواجبة الدفع.

نتائج الدراسة:

تم التوصل إلى النتائج التالية:

-عدم انسجام بين قواعد النظام المحاسبي وقواعد النظام الجبائي مما يعيق من فعالية الرقابة الجبائية؛

-الرقابة الجبائية لا تقدم جودة للمعلومات المحاسبية بكل معاييرها، حيث بالنسبة للملائمة تساعد الرقابة الجبائية على توفير المعلومة في الوقت المناسب وتهمل وتعرقل خاصية التنبؤ، أما بالنسبة للموثوقية فالرقابة الجبائية تساعد على دعم خاصية الصدق في التعبير وقابلية التحقق بينما تهمل خاصية الحياد؛

- تساعد الرقابة الجبائية على تحسين الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية من قابلية الفهم وقابلية المقارنة والثبات؛

- التحقيق في المحاسبة هو النوع الأشمل والأنجع في عملية الرقابة الجبائية؛

- يختلف التأثير على جودة المعلومات المحاسبية باختلاف نوع الرقابة الجبائية المطبق على المكلف بالضريبة؛

- لا تأخذ الرقابة الجبائية بعين الاعتبار نوعين من القوائم المالية بالإضافة إلى التقارير المالية، مما يؤثر سلبا على نطاق فعاليتها في ممارسة الرقابة.

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج السابقة المتوصل إليها من هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات التي تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية:

-نشر الثقافة الضريبية في التعليم منذ الطور الابتدائي.

- الاهتمام بالجانب الاجتماعي للموظفين من أجل تجنيبهم من الانحرافات الخارجية.

- تبيان ووضوح المعايير التي على أساسها يتم اختيار المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية.

- نزع الفكرة السلبية حول الضريبة من المكلفين.

- العمل على تكثيف دورات تكوين المحققين في مجال المحاسبة والجباية.

آفاق الدراسة

إن التعرض لموضوع أثر الرقابة الجبائية على جودة المعلومات المحاسبية لا يمكن إحاطته بكل جوانبه من خلال دراسة واحدة وبالتالي تعتبر هذه الدراسة بسيطة وخطوة أولى بالنسبة للدراسات اللاحقة.

على أمل أن تفتح هذه الدراسة المجال لبحوث أخرى للتعمق أكثر في الموضوع بحيث نقترح موضوع: أثر الرقابة الجبائية على القياس والإفصاح المحاسبي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. أحمد حلمي جمعة، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007

2. أمين السيد لطفي،" **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2005

3. بن عمارة منصور، **أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2016.

4. تركي محمود، **تحليل التقارير المالية**، جامعة الملك سعود، السعودية، 2003

5. رضا خلاصي، **النظام الجبائي الجزائري الحديث جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين**، دار هومة للطباعة والنشر ،الجزائر، الطبعة الثانية

6. سليم إبراهيم الحسنية، "**نظم المعلومات الإدارية**"، مؤسسة الوراق للنشر التوزيع، عمان، الأردن، 1998.

7. سليمان مصطفى الدلاهمة، "**أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**"، الوراق للنشر التوزيع، عمان، 2008

8. سهام كركودي، **الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.

9. صالح بزة، أمينة بن خزناجي، **جباية المؤسسة**، دار الباحث للنضر والتوزيع، العناصر، برج بوعريريج، الجزائر، طبعة 01، 2020

10. طارق حماد عبد العال، **موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول "عرض القوائم المالية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002

11. عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، الطبعة 1، 1990.

12. كمال خليفة أبو زيد، **النظرية المحاسبية**، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر، 2005

13. مُحَمَّد بوتين،" **المراجعة والمراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

14. مُحَمَّد حمو-منور أوسرير، **محاضرات في جباية المؤسسات**، الطبعة 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009

15. مُحَمَّد مطر، موسي السويطي، "**التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2008

16. محمود حسين الوادي، احمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000

17.محمود محمد عبد ربه، **"العلاقة بين تقارير ومراقبي الحسابات وكفاءة الأسواق المالية"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006

18.النقيب كمال عبد العزيز، **مقدمة في نظريه المحاسبة**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة 1، 2004

19.يوسف محمود جرعون، **نظرية المحاسبة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

20.المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2012، **إطار المفاهيم الخاص بإعداد التقارير المالية**، جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، مجموعة طلال أبو عزالة.

الأطروحات:

1. بن غماري الميلود، **الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة**، رسالة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018

2.حسين عبد الجليل غزوي، **حوكمة الشركات واثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجيستير في المحاسبة/التحليل المالي، الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2010

3.رضا خلاصي، **المراجعة الجبائية تقديمها ومنهجيتها**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2000

4.سردوك فاتح،" **دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية"**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية فرع إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2003 / 2004

5. سليمان عتير، **"دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبة " دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية الوادي"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير محاسبة، 2011/2012

6.الشرعبي جمال عبد الواسع، **مدى الاعتماد على القوائم المالية في قرارات الاقراض في البنوك التجارية**، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2006

7.عائشة طاسيني، **التقييم المالي للمؤسسة في ظل عدم التماثل المعلوماتي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2005.

8. لياس قلاب ذبيح، **مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010

9. ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2008-2009

10.نوى نجاة، **فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر(1999-2003)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003

المجلات:

مداحي عثمان، **أهداف القوائم المالية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07 سبتمبر 2012، جامعة البليدة.

المداخلات والملتقيات:

هوام جمعة، **حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مداخلة الملتقى العلمي الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة أم البواقي، الجزائر.

المراجع الأجنبية:

1. Ali Tazdait,"Maitrise du Système Comptable Financier", 1er Ed ACG, Alger 2009.
2. Eric Tort, Organisation et Management des systèmes comptables, Dunod Edition, paris, 2003
3. J. P CASIMIR « Les signes extérieur de revenus » LGDJ paris. 1979
4. JACQUES DULEM – MECHEL JAMMES – « Audit et gestion **fiscale de l'e**ntreprise » Edition EFE 1996
5. M. BOUVIER «introduction à la théorie de l´impôt» Edition système paris 1996
6. PHILIPE COLIN «la vérification fiscale»Edition economica paris 1979
7. Rapport sur le contrôle fiscale « **institut d'économie douaniere** et fiscale » 2003
8. Thierry Lambert « le contrôle fiscale » édition economica paris 1988

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم: 01

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 6 2 8 2 0 9 0 2 1 9 3 4

Désignation de l'entreprise: EURL ALPHA NUTRI PHARMA

Activité: IMPORT EXPORT PRODT.VETERINAIRE

Adresse: RUE SLIMANE AMIRAT 813/48 BOUSAADA

Exercice clos le 31/12/2017

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2017			2016
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	517 000		517 000	
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	517 000		517 000	
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	1 344 557		1 344 557	3 893 170
Créances et emplois assimilés				
Clients	4 208 119		4 208 119	
Autres débiteurs	11 110 591		11 110 591	100 000
Impôts et assimilés	6 000		6 000	654 790
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	7 976 496		7 976 496	413 851
TOTAL ACTIF COURANT	24 645 763		24 645 763	5 061 811
TOTAL GENERAL ACTIF	25 162 763		25 162 763	5 061 811

EURL ALPHA NUTRI PHARMA
Cité Slimane Amirat N°813/48 B
- Bou-Saada W.M'sila -
R.C : 16 B 0564100-28/00

Comptable Agréé Commissaire aux Comptes
BENSEFIA AMAR Khaled
BOU-SAADA

63/2018

2018 12

الملحق رقم: 02

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 1 6 2 8 2 0 9 0 2 1 9 3 4

Désignation de l'entreprise: EURL ALPHA NUTRI PHARMA

Activité: IMPORT EXPORT PRODT.VETERINAIRE

Adresse: RUE SLIMANE AMIRAT 813/48 BOUSAADA

Exercice clos le 31/12/2017

BILAN (PASSIF)

	2017	2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	100 000	100 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	395 487	(-43 189)
Autres capitaux propres - Report à nouveau	(-43 189)	
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	452 298	56 811
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	3 927 000	
Impôts	339 454	
Autres dettes	20 444 010	5 005 000
Trésorerie passif		
TOTAL III	24 710 465	5 005 000
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	25 162 763	5 061 811

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Commissaire aux Comptes Agréé — BENSELAMA Khaled — BOU-SAADA

EURL ALPHA NUTRI PHARMA
Cité Slimane Amirat N°813/48 B
Bou-Saada W.M'sila -
R.C : 16 B 0564100-28/00

63/2018

2018 ماي 12 :التاريخ

الملحق رقم: 03

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 1 6 2 8 2 0 9 0 2 1 9 3 4

Désignation de l'entreprise: EURL ALPHA NUTRI PHARMA

Activité: IMPORT EXPORT PRODT.VETERINAIRE
Adresse: RUE SLIMANE AMIRAT 813/48 BOUSAADA

Exercice du 01/01/2017 au 31/12/2017

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2017 DEBIT (en Dinars)	2017 CREDIT (en Dinars)	2016 DEBIT (en Dinars)	2016 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			28 771 653		
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			28 771 653		
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			28 771 653		
Achats de marchandises vendues		24 812 740			
Matières premières		15 000			
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		2 776 303		23 834	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		27 604 043		23 834	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			1 167 611	23 834	
Charges de personnel		217 727			
Impôts et taxes et versements assimilés		403 125			
IV-Excédent brut d'exploitation			546 759	23 834	
Autres produits opérationnels					
Autres charges opérationnelles		27 491		19 355	
Dotations aux amortissements					
Provision					
Pertes de valeur					
Reprise sur pertes de valeur et provisions					
V-Résultat opérationnel			519 268	43 189	
Produits financiers					
Charges financières					
VI-Résultat financier					
VII-Résultat ordinaire (V+VI)			519 268	43 189	
Eléments extraordinaires (produits) (*)					
Eléments extraordinaires (charges) (*)					
VIII-Résultat extraordinaire					
Impôts exigibles sur résultats		123 781			
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire					
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE			395 487	43 189	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

63/tot18

تاريخ:

Compte Après Commissaire aux Comptes
BENSELAMA Khaled
BOU-SAADA

EURL ALPHA NUTRI PHARMA
Cité Slimane Amirat N°813/42 B
- Bou-Saada W M'sila -
R.C : 16 B 0504100-28/00

الملحق رقم: 04

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 1 6 2 8 2 0 9 0 2 1 9 3 4

Désignation de l'entreprise: EURL ALPHA NUTRI PHARMA

Activité: IMPORT EXPORT PRODT.VETERINAIRE

Adresse: RUE SLIMANE AMIRAT 813/48 BOUSAADA

Exercice clos le 31/12/2018

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2018			2017
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	517 000	77 550	439 450	517 000
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	517 000	77 550	439 450	517 000
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	8 741 884		8 741 884	1 344 557
Créances et emplois assimilés				
Clients	8 728 099		8 728 099	4 208 119
Autres débiteurs	951 046		951 046	11 110 591
Impôts et assimilés	944 627		944 627	6 000
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	581 055		581 055	7 976 496
TOTAL ACTIF COURANT	19 946 710		19 946 710	24 645 763
TOTAL GENERAL ACTIF	20 463 710	77 550	20 386 160	25 162 763

الملحق رقم: 05

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 1 6 2 8 2 0 9 0 2 1 9 3 4

Désignation de l'entreprise: EURL ALPHA NUTRI PHARMA

Activité: IMPORT EXPORT PRODT.VETERINAIRE

Adresse: RUE SLIMANE AMIRAT 313/48 BOUSAADA

Exercice clos le 31/12/2018

BILAN (PASSIF)

	2018	2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	100 000	100 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	33 803	
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	606 153	395 487
Autres capitaux propores - Report à nouveau		(-43 169)
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	739 956	452 298
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	919 153	3 927 000
Impôts	458 402	339 454
Autres dettes	18 268 648	20 444 010
Trésorerie passif		
TOTAL III	19 646 204	24 710 465
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	20 386 160	25 162 763

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Commissaire aux Comptes BENSEFIA Khaled BOU-SAADA

EURL ALPHA NUTRI PHARMA Cité Slimane Amirat N°313/48 B - Bou-Saada W.M'sila - R.C : 16 B 0504100-28/00

29/2019 29 أفريل 2019

الملحق رقم: 06

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION — N.I.F 0 0 1 6 2 8 2 0 9 0 2 1 9 3 4

Désignation de l'entreprise: EURL ALPHA NUTRI PHARMA

Activité: IMPORT EXPORT PRODT.VETERINAIRE

Adresse: RUE SLIMANE AMIRAT 813/48 BOUSAADA

Exercice du 01/01/2018 au 31/12/2018

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2018 DEBIT (en Dinars)	2018 CREDIT (en Dinars)	2017 DEBIT (en Dinars)	2017 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			46 976 111		28 771 653
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			46 976 111		28 771 653
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			46 976 111		28 771 653
Achats de marchandises vendues		41 059 053		24 812 740	
Matières premières		234 880		15 000	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	63 546			
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	100 800			
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		3 094 837		2 776 303	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		44 553 116		27 604 043	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			2 422 995		1 167 611
Charges de personnel		240 905		217 727	
Impôts et taxes et versements assimilés		692 672		403 125	
IV-Excédent brut d'exploitation			1 489 418		546 759
Autres produits opérationnels			36 810		
Autres charges opérationnelles		496 432		27 491	
Dotations aux amortissements		77 550			
Provision					
Pertes de valeur					
Reprise sur pertes de valeur et provisions					
V-Résultat opérationnel			952 246		519 268
Produits financiers					
Charges financières					
VI-Résultat financier					
VII-Résultat ordinaire (V+VI)			952 246		519 268
Eléments extraordinaires (produits) (*)					
Eléments extraordinaires (charges) (*)					
VIII-Résultat extraordinaire					
Impôts exigibles sur résultats		346 093		123 781	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire					
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE			606 153		395 487

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم: 07

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 6 2 8 2 0 9 0 2 1 9 3 4

Désignation de l'entreprise: EURL ALPHA NUTRI PHARMA

Activité: IMPORT EXPORT PRODT.VETERINAIRE

Adresse: RUE SLIMANE AMIRAT 813/48 BOUSAADA

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2019			2018
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	6 171 000	249 333	5 921 667	439 450
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	6 171 000	249 333	5 921 667	439 450
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	11 573 784		11 573 784	8 741 884
Créances et emplois assimilés				
Clients	11 789 263		11 789 263	8 728 099
Autres débiteurs	30 408 333		30 408 333	951 046
Impôts et assimilés	244 788		244 788	944 627
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 235 115		1 235 115	581 055
TOTAL ACTIF COURANT	55 251 283		55 251 283	19 946 710
TOTAL GENERAL ACTIF	61 422 283	249 333	61 172 950	20 386 160

Chambre Algérienne des Commissaires aux Comptes BENSELAMA Khaled MOUSSAADA

EURL ALPHA NUTRI PHARMA Cité Slimane Amirat N°213/48 B - Bou-Saada W.M'sila - R.C : 16 B 0564199-28/00

مفتشية الضرائب جيل كبرى

2020 جوان 01

الملحق رقم: 08

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 6 2 8 2 0 9 0 2 1 9 3 4

Désignation de l'entreprise:	EURL ALPHA NUTRI PHARMA
Activité:	IMPORT EXPORT PRODT.VETERINAIRE
Adresse:	RUE SLIMANE AMIRAT 813/48 BOUSAADA

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (PASSIF)

	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	100 000	100 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	81 415	33 803
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	3 180 984	606 153
Autres capitaux propores - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	3 362 399	739 956
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	440 468	919 153
Impôts	1 411 056	458 402
Autres dettes	55 959 027	18 268 648
Trésorerie passif		
TOTAL III	57 810 551	19 646 204
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	61 172 950	20 386 160

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

Cabinet Abdelhak Commissaire aux Comptes BOU-SAADA

EURL ALPHA NUTRI PHARMA Cité Slimane Amirat N°813/48 B Bou Saada W.M'sila R.C : 16 B 0564100-20/00

مقتنية الدكتور جبل كمرة

2020 جوان 07

الملحق رقم: 09

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION — N.I.F 0 0 1 6 2 8 2 0 9 0 2 1 9 3 4

Désignation de l'entreprise: EURL ALPHA NUTRI PHARMA

Activité: IMPORT EXPORT PRODT.VETERINAIRE

Adresse: RUE SLIMANE AMIRAT 813/48 BOUSAADA

Exercice du 01/01/2019 au 31/12/2019

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)	2018 DEBIT (en Dinars)	2018 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			50 247 993		46 976 111
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			50 247 993		46 976 111
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			50 247 993		46 976 111
Achats de marchandises vendues		41 216 365		41 059 053	
Matières premières		217 570		234 880	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	2 220 000		63 546	
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances				
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	127 200		100 800	
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		264 522		3 094 837	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		44 045 657		44 553 116	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			6 202 335		2 422 995
Charges de personnel		329 378		240 905	
Impôts et taxes et versements assimilés		791 798		692 672	
IV-Excédent brut d'exploitation			5 081 159		1 489 418
Autres produits opérationnels			148 364		36 810
Autres charges opérationnelles		677 955		496 432	
Dotations aux amortissements		171 783		77 550	
Provision					
Pertes de valeur					
Reprise sur pertes de valeur et provisions					
V-Résultat opérationnel			4 379 784		952 246
Produits financiers					
Charges financières					
VI-Résultat financier					
VII-Résultat ordinaire (V+VI)			4 379 784		952 246
Eléments extraordinaires (produits) (*)					
Eléments extraordinaires (charges) (*)					
VIII-Résultat extraordinaire					
Impôts exigibles sur résultats		1 198 800		346 093	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire					
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE			3 180 984		606 153

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم: 10

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 6 2 8 2 0 9 0 2 1 9 3 4

Désignation de l'entreprise: EURL ALPHA NUTRI PHARMA

Activité: IMPORT EXPORT PRODT.VETERINAIRE

Adresse: RUE SLIMANE AMIRAT 813/48 BOUSAADA

Exercice clos le 31/12/2020

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2020			2019
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	6 171 000	1 457 683	4 713 317	5 921 667
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**6 171 000**	**1 457 683**	**4 713 317**	**5 921 667**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	11 570 024		11 570 024	11 573 784
Créances et emplois assimilés				
Clients	6 296 594		6 296 594	11 789 263
Autres débiteurs	21 839 801		21 839 801	30 408 333
Impôts et assimilés	823 107		823 107	244 788
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	9 616 995		9 616 995	1 235 115
TOTAL ACTIF COURANT	**50 146 521**		**50 146 521**	**55 251 283**
TOTAL GENERAL ACTIF	**56 317 521**	**1 457 683**	**54 859 838**	**61 172 950**

Comptable Agréé Commissaire aux Comptes BENSELAMA N° BOUSSAADA

EURL ALPHA NUTRI PHARMA Cité Slimane Amirat N°813/48 B - Bou-Saada W.M'sila - R.C : 16 B 0504166-28/00

مديرية الضرائب - جبل كردة - بوسعادة - 90 - 21 جوان 2021

الملحق رقم: 11

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 1 6 2 8 2 0 9 0 2 1 9 3 4

Désignation de l'entreprise: EURL ALPHA NUTRI PHARMA

Activité: IMPORT EXPORT PRODT.VETERINAIRE

Adresse: RUE SLIMANE AMIRAT 813/48 BOUSAADA

Exercice clos le 31/12/2020

BILAN (PASSIF)

	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	100 000	100 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	300 404	81 415
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	3 751 694	3 180 984
Autres capitaux propores - Report à nouveau	2 961 995	
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**7 114 093**	**3 362 399**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	103 000	440 468
Impôts	2 417 620	1 411 056
Autres dettes	45 225 125	55 959 027
Trésorerie passif		
TOTAL III	**47 745 745**	**57 810 551**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**54 859 838**	**61 172 950**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Comptable Agréé Commissaire aux Comptes
BENSELAMA Khaled
BOU-SAADA

EURL ALPHA NUTRI PHARMA
Cité Slimane Amirat N°813/48 B
- Bou-Saada M'sila -
R.C : 16 B 0504100-23/00

الملحق رقم: 12

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 6 2 8 2 0 9 0 2 1 9 3 4

Désignation de l'entreprise: EURL ALPHA NUTRI PHARMA

Activité: IMPORT EXPORT PRODT.VETERINAIRE

Adresse: RUE SLIMANE AMIRAT 813/48 BOUSAADA

Exercice du 01/01/2020 au 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2020 DEBIT (en Dinars)	2020 CREDIT (en Dinars)	2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises			78 291 240		50 247 993
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			78 291 240		50 247 993
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			78 291 240		50 247 993
Achats de marchandises vendues		66 522 889		41 216 365	
Matières premières				217 570	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	2 887 000		2 220 000	
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances	99 791			
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	171 200		127 200	
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions				
Autres services		258 451		264 522	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		69 939 330		44 045 657	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			8 351 910		6 202 335
Charges de personnel		537 313		329 378	
Impôts et taxes et versements assimilés		1 131 677		791 798	
IV-Excédent brut d'exploitation			6 682 920		5 081 159
Autres produits opérationnels					148 364
Autres charges opérationnelles		347 224		677 955	
Dotations aux amortissements		1 208 350		171 783	
Provision					
Pertes de valeur					
Reprise sur pertes de valeur et provisions					
V-Résultat opérationnel			5 127 346		4 379 784
Produits financiers					
Charges financières					
VI-Résultat financier					
VII-Résultat ordinaire (V+VI)			5 127 346		4 379 784
Eléments extraordinaires (produits) (*)					
Eléments extraordinaires (charges) (*)					
VIII-Résultat extraordinaire					
Impôts exigibles sur résultats		1 375 652		1 198 800	
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire					
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE			3 751 694		3 180 984

(*) A détailler sur état annexe à joindre

تم بحمد الله